جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علومالتجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

2014-1990

من إعداد الطالبة :

تحت إشراف الأستاذة:

* سهلة نعيمة
* بسدات كريمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	استاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	بسدات كريمة	استاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	بن شني عبد القادر	استاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017 - 2018

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك.. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلى بذكرك.. ولا تطيبالآخرةإلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين. "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من احمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار.. وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد..... "والدي العزيز رحمه الله"

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.. إلى أغلى الحبايب.. "أمي الحبيبة"

إلى من رافقوني منذ أن حملنا حقائب صغيرة.. ومعكم سرت الدرب خطوة بخطوة.. وما تزالوا ترافقوني حتى ألان.. إلى شمعة متقدمة تنير ظلمة حياتي.. أخواتي كل باسمه حفظهم الله وراعاهم

إلى الإخوة والأخوات..إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء..الى ينابيع الصدق الصافي.. إلى من معهم سعدت وبرفقهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت.. إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير ..إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.. فاطمة ,سارة,عائشة ,سعدية , إلى الصديقة والاخت الغالية "شريفة"

إلى أعز انسان على قلبي ,الى من وقف معي في ايام الفرح والحزن ,الى من دعمني في مسار حياتي صديقي العزيز

"عبد القادر"

شكر وعرفان

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ...)

سورة النمل الآية (19)

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلينا بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد وقبل أن نمضي تقدم اسمي آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

واخص بالشكر والتقدير

الأستاذة المشرفة **"بسدات كريمة "**

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

" أن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير "

وكذلك نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

" كن عالما... فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	II-I
قائمة الاشكال	III
قائمة الجداول	IV
قائمة المختصرات	V
مقدمة	3 -1
الفصل الاول : الأسس النظرية للنمو الاقتصادي	
تمهيد	4
المبحث الاول :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	
المطلب الاول : عموميات حول النمو الاقتصادي	7 -5
المطلب الثاني :أنواع وأهمية النمو الاقتصادي	9 -7
المطلب الثالث :عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي	11 -9
المطلب الرابع :محددات النمو الاقتصادي	13 -11
المبحث الثاني :نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	
المطلب الاول :النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	17 -14
المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	18
المطلب الثالث :النظرية الكينزية ونماذجها للنمو الاقتصادي	24 -19
المطلب الرابع :النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي	28 -24
خاتمة	29
الفصل الثاني : الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	
تمهيد	30
المبحث الاول :عموميات حول التجارة الخارجية	
المطلب الاول :مفاهيم حول التجارة الخارجية	32 -31
المطلب الثاني :ماهية التصدير	37 -33
المطلب الثالث :نظريات التصدير	39 -37
المبحث الثاني :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري	
المطلب الاول :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر الكلاسيكي	40 -39
المطلب الثاني :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النيوكلاسيكي	41 -40
المطلب الثالث :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر الكينزي	41
المطلب الرابع :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر الحديث	42 -41
خاتمة	43
الفصل الثالث : اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر	

الفهرس

2014 -1999	
تمهيد	**44**
المبحث الاول :واقع الصادرات في الجزائر	
المطلب الاول : الاصلاحات الاقتصادية المتبعة لترقية الصادرات	**48 -45**
المطلب الثاني :الهيئات المساعدة في ترقية الصادرات الجزائرية	**50 -48**
المطلب الثالث :مشاكل الصادرات في الجزائر وسبل ترقيتها	**55 -51**
المبحث الثاني :اثر الصادرات على النمو الاقتصادي 1990- 2014	
المطلب الاول :تطور الصادرات خلال الفترة 1990- 2014	**59 -56**
المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 1990- 2014	**64 -59**
المطلب الثالث :تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي 1990- 2014	**68 -64**
خاتمة	**69**
خاتمة عامة	**73 -70**
قائمة المصادر والمراجع	**78 -74**

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1-(I)	حلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي	15
(2-II)	العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي	16
(3-I)	محددات الطلب الكلي عند كينز	20
(4-III)	تطور الصادرات خلال الفترة 1990- 2000	57
(5-III)	تطور الصادرات خلال الفترة 2000- 2014	58
(6-III)	اهم العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014	60
(7-III)	التوزيع الاقليمي لصادرات الجزائر للفترة1999- 2014	63
(8-III)	مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي	66
(9-III)	العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي	68

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
(1-III)	نسب التخفيض لأسعار النقل البحري	47
(2-III)	تطور الصادرات خلال الفترة 1990- 2000	56
(3-III)	تطور الصادرات خلال الفترة 2001- 2014	58-57
(4-III)	اهم العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014	60-59
(5-III)	التوزيع الاقليمي للصادرات خلال الفترة 1990- 2014	61
(6-III)	التوزيع الاقليمي للصادرات خلال الفترة 1990-2014	62
(7-III)	معدل النمو السنوي للصادرات 1990- 2014	65-64
(8-III)	نسبة مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي	66-65
(9-III)	العلاقة ن نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي	66

قائمة المختصرات

الكلمة	المعنى	الصفحة
CIF	التسليم على ظهر السفينة	**47**
FOB	التكاليف والتامين واجرة الشحن	**47**
PROMEX	الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية	**48**
CACI	الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة	**49**
CAGEX	الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات	**49**
FSPE	الصندوق الخاص لترقية الصادرات	**49**
ALGEX	الوكالة الوطنية لترقية الصادرات	**49**
SAFEX	الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير	**50**

مقدمة عامة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية بداية نظام اقتصادي عالمي جديد ,قائم على مبدأ التكتلات الاقتصادية والتنظيمات الاقليمية والمبنية على اسس تفعيل تعاون اقتصادي بين الدول ,ولا يمكن تجسيد ذلك الا عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين اقتصاديات دول العالم ,فاصبح اللجوء الى التجارة الخارجية يعد امرا ضروريا مهما كانت درجة النمو الاقتصادي .

كان لفكرة اثر الصادرات على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية موضوع دراسة العديد من الاقتصاديين كإبراز الاهمية الخصة لمستوى الصادرات كمؤشر رئيسي على معدل النمو الاقتصادي ,اذ يسمح الفائض من الصادرات وهو احد محفزات النمو بتحقيق استثمارات جديدة ,الامر الذي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني ومن ثم رفع مستوى معيشة الافراد ,والذي يؤدي الى تحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي .

ان تزايد الثرة العامة يحلق مناخا اجتماعيا يجعل النمو الاقتصادي اكثر تميزا ولتحقيق ذلك يجب تعزيز دور التجارة الخارجية ,كترشيد الواردات وتطوير وتنويع الصادرات ومن هنا تظهر اهمية القطاع التصديري من خلال التوسع الاقتصادي الذي يمثل قدرة النظام الانتاجي على سد حاجات الاجتماعية المتطورة للسكان وتصدير الفوائض الانتاجية ,لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ,وبالتالي فان دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر يندرج في اطار معرفة الاستراتيجيات المناسبة التي يجب على الجزائر ان تتبعها في التصدير لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة والتعرف على مدى فعالية الهياكل والوكالات الاقتصادية والتشريعات لترقية الصادرات خاصة اننا في عالم يشهد تغيرات سريعة تعكس تباين الاداء الاقتصادي لمختلف الدول .

اشكالية الدراسة :

***كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي ؟**

ولتدعيم هذه الاشكالية قمنا بصياغة بعض الاسئلة الفرعية وهي :

-ما هو دور الصادرات في احداث النمو الاقتصادي ?

-هل سياسة تحرير التجارة الخارجية والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لها تأثير مباشر وايجابي على النمو الاقتصادي ?

الفرضيات :

للإجابة على الاسئلة نقوم بوضع الفرضيات التالية :

-تعتبر الصادرات محركا للنمو لاقتصادي

-تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا

-العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو المحروقات

أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع هام وهو موضوع النمو الاقتصادي والذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين ,واهمية دراسة العلاقة التي تربط ما بين التجارة الخارجية عموما والصادرات بصفة خاصة بالنمو الاقتصادي ,مما يستدعي ضرورة فهمها ومعرفة مدى تأثيرها على زيادة رفاهية الافراد ,وكذا دراسة اثر الصادرات على النمو الاقتصادي وهذا انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي ,وباعتبار الجزائر تعتمد على التصدير الاحادي اي الاعتماد على قطاع المحروقات ,لذا وجب وضع استراتيجيات تنموية للرفع من القطاع التصديري وتنويعه بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع محرك لبقية

القطاعات الاخرى من خلال توفير الموارد المالية الضرورية لها ,وخاصة الصناعة وما تمتلكه الجزائر من مزايا نسبية تحقق لها معدلات عالية من النمو الاقتصادي اذا استغلت بالطريقة الصحيحة .

أهداف البحث :

-معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة الخارجية في ترقية الصادرات والرفع من معدلات النمو الاقتصادي

-إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي

-إبراز اهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات واثر ذلك على النمو الاقتصادي

-تبيان اثر قطاع المحروقات المكون الرئيسي للصادرات الجزائرية في دفع عجلة النمو الاقتصادي

أسباب إختيار الموضوع :

ان الاسباب التي ادت الى معالجة هذا الموضوع دون غيره تكمن في اعتبار موضوع النمو الاقتصادي في اي دولة موضوعا حساسا اذ يعبر عن مدى رفاهية شعوبها ,وبالتالي وجب دراسة اهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية والوصول بها الى نطاق الدول المتطورة ,ولا يتم ذلك الا بقطاع تصديري متنوع ومتطور مركزا على الصناعة وعلى المزايا النسبية لكل دولة

منهجية البحث :

نستخدم في البحث المنهج الوصفي في الدراسة النظرية للتجارة الخارجية وقطاع الصادرات وكذا النمو الاقتصادي ,واهم السياسات والبرامج والاصلاحات التي انتهجتها الجزائر في اطار تحرير التجارة الخارجية ويدعم بالمنهج التحليلي عند ابراز واقع الصادرات في الجزائر مع الاعتماد ايضا على المنهج الاحصائي في اظهار اهم الاحصائيات التي تخص واقع التصدير للفترة الممتدة من**1990** الى**2014**وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي

خطة البحث :

لقد قسمنا هذا البحث الى ثلاث فصول وكل فصل الى مبحثين ,وكل مبحث يتضمن عدة مطالب وهي كالاتي :

1_الاسس النظرية للنمو الاقتصادي :وذلك من خلال دراسة شاملة حول النمو الاقتصادي بالتطرق الى مفهومه ,انواعه ,عناصره ,اهميته ,محدداته ومختلف النظريات والنماذج المفسرة له

2_الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي : وذلك بإعطاء لمحة حول التجارة الخارجية ثم التطرق الى مفاهيم عملية التصدير وفي الاخير دراسة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي

3_اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990- 2014) :وذلك بتسليط الضوء على واقع الصادرات في الجزائر وذلك من خلال ابراز الاصلاحات المتبعة والمشاكل التي يواجههاوسبل ترقيتها بالإضافة الى دراسة تطور الصادرات خلال الفترة 1990 الى 2014 والتوزيع الجغرافي لهذه الصادرات وفي الاخير تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي

الدراسات السابقة :

1)دراسة **وصاف سعيدي ,"**اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية(الحوافز والعوائق) , **2004**

تطرقت هذه الدراسة التي هي عبارة عن اطروحة دكتوراه لدور الصادرات في العملية التنموية وتطور مفهوم الصادرات عبر الفكر الاقتصادي ,كما تمت الاشارة الى الاستراتيجية التنموية قبل ازمة النفط **1986** التي كانت السبب في تبني العديد من الدول النامية لاستراتيجية التصنيع من اجل النمو بغية تنمية الصادرات غير النفطية ,ثم اوضحت هذه الدراسة علاقة الصادرات بالنمو

الاقتصادي بالنسبة للدول النامية ودورها في معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها ,كما ناقشت الدراسة الحوافز المطبقة في هذه الدول ومدى فاعليتها في تشجيع وتنويع الصادرات حيث خلصت الى ان نظام الحوافز ساهم في خلق منتجات ذات جودة مكنها من دخول السوق الدولي ,كما اشارت الدراسة الى قطاعات واعدة في مجال التصدير خارج النفط في الجزائر على راسها القطاع الفلاحي ثم يليه القطاع السياحي وبعض الصناعات البتروكيماوية

2)ان اول من اشار الى ان الصادرات هي المحرك للنمو هو **دنيس روبرتسن** ,وذلك في مقالة نشرها سنة **1940** وبعده حاول **نوركسه**ان يثبت ان الصادرات كانت محرك النمو في الاقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ,وفي السبعينات من القرن الماضي حاول **بلاسا** سنة **1971** وغيره من الاقتصاديين معرفة درجة الترابط بين التجارة والنمو ,واظهرت الدراسات بان نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الاجمالي اي الارتباط بين الصادرات و النمو ,وبينت الدراسات ان البلدان التي تنمو بسرعة تميل الى تصدير المزيد من السلع وان زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد ,كما ان الاقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل الى ان تنمو وارداتها بسرعة ايضا

3)اكد العديد من الاقتصاديين امثال **تايلور** سنة **1981** ,و **روم** سنة **1983** ان الصادرات آثارا موجبة في النمو الاقتصادي الا ان ذلك النمو يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي بها الاقتصاد ,وحيث ان الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها وتكون الحوافز اكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات اكبر ومن ثم تزايد الأثر المباشر الذي يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي مما يعزز القدرة الشرائية لفئات الدخل المنخفض .

صعوبات البحث :

لقد واجهتنا خلال إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات هي :

-اختلاف في البيانات والاحصائيات من مصدر الى اخر

-قلة المراجع الخاصة بموضوع الصادرات

تمهيد

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى جميع الشعوب والامم بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقه ,والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شانها الرفع من معدل المستوى المعيشي لفرد والمجتمع ككل وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات الاقتصادية وهدف اي سياسة اقتصادية كانت وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا ,بحكم انه يبرز حقيقة الاداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية ,الامر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في اي اتجاه يسير الاقتصاد ,وكذا يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع ومنه جاء النمو الاقتصادي بصدد اهتمام العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي ,حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك من الاوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك وصولا الى الكينزيين

ان اهتمام هؤلاء الاقتصاديين في دراساتهم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومدى فاعلية العوامل المكونة له بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد ,اذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شانها تمكين اقتصاد اي دولة من الانتعاش

وتبعا لذلك سنقوم بدراسة عذا الفصل من خلال تقسيمه الى مبحثين هما :

المبحث الاول :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني :نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي وجملة مفاهيم المتعلقة به, لكن من الصعب التميز بين مصطلح النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المشابهة له في المعنى ولعل ابرزها هو التنمية الاقتصادية كونها اكثر ذكرا وارتباطا به لذا سوف نميز بين هذه المصطلحات وبين النمو لنتوصل الى فهم الجيد والفرق الجوهري .

المطلب الاول: عموميات حول النمو الاقتصادي

1)تعريف النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية الكبيرة الي يتميز بها النمو الاقتصادي ,فقد تعددت وتنوعت تعاريفه وذلك حسب تنوع واختلاف اراء المفكرين وعلى هذا اساس ذكرها الاتي:

يعرف النمو الاقتصادي بانه "حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "[1]

كما يعرف بانه " عبارة عن معدل زيادة الانتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة , و يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية , و مدى استغلال هذه الطاقة , فكما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني و العكس صحيح في حالة انخفاضا "[2]

و يمكن تعريفه " بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين , و ايضا هو الزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [3].

عرف دكتور عمر صخري في كتابه التحليل الاقتصادي النمو الاقتصادي بانه " يحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على انتاج البضائع و الخدمات و كلما كان معدل نمو اقتصاد الوطن اكبر من معدل نمو السكان كان افضل لان ذلك يؤدي الى رفع مستوى معيشة الافراد "[4]

يعرف صلاح نامق النمو الاقتصادي على انه " عملية اقتصادية اخذ في الاعتبار الزيادة التي تطرأ على القومي الحقيق و التغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة في الرفاهية الاقتصادية او الاجتماعية "[5]

عرف كند لبر جر " بان النمو الاقتصادي يعني انتاج اكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي الى زيادة الانتاجية[6]

عرف كوزنتس "ان النمو الاقتصادي يمثل الزيادة في القدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية التي يحتاج الامر اليها[7]

تعريف شامل للنمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي على انه عملية هادفة الى خلق طاقة تؤدي الى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم و لفترة طويلة من الزمن .

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و اخرون , "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق " الدار الجامعية _ جمهورية مصر العربية 2007,ص72

[2] عريقات حربي محمد موسى ," مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) , دار وائل للنشر , الطبعة الاولى عمان , الاردن, 2006 ص 268

[3] اشواق بن قدور , " تطور النظام و النمو الاقتصادي " دار الراية للنشر و التوزيع , الطبعة الاولى 2013ص63

[4] عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي " , ديوان مطبوعات الجامعية , الجزائر , 1999 , ص12

[5] صلاح الدين نامق " نظريات النمو الاقتصادي " , دار المعارف , القاهرة 1975 , ص8

[6] محمد مدحت مصطفى ,سمير عبد الظاهر احمد ,"النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ",مكتبة الاشعاع الفنية ,مصر ,1999,ص40

[3] ميشيل توارد ,"التنمية الاقتصادية ,دار المريخ للنشر ,المملكة العربية السعودية , 2006 ,ص175

2)تعريف التنمية الاقتصادية

ان اهمية التنمية الاقتصادية كتنت من بين اهتمامات الفكرين الاقتصادين اذ اصبحت هدف تسعى الى بلوغ كل دولة لقسيم الاداء الاقتصادي ومن هنا تطرف الى بعض تعاريف الخاصة بها:

تعرف التنمية الاقتصادية بانها " الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو انتاجية منخفضة بالنسبة للفرد الى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة , اي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخدامها امثل عن طريق احداث تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية و الاجتماعية و توزيع عناصر الانتاج بين القطاعات "[1]

كما تعرف على انها " الزيادة التي تطرا على الناتج الوطني في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة و التي ينتظر انشاؤها "[2].

تعرف ايضا على انها " الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الصافي و ما يتبعها من تغيرات هيكلية من الانتاج و التوزيع العادل للثروة الوطنية و زيادة الاشباع المستمر لحاجات السكان الاجتماعية و الاقتصادية ".[3]

3) مفاهيم ذات صلة بالنمو

3-1)-الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

مما سبق يمكن تبيان الفرق بين النمو و التنمية في النقاط التالية:[4]

*يتم النمو الاقتصادي بدون اتخاذ اي قرار ات من شانها احداث تغير هيكلي للمجتمع , اما التنمية الاقتصادية فهي عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل للأفراد

*يركز النمو على التغيير في الحجم وكم السلع و الخدمات التي يحصل عليها الافراد , اما التنمية تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها.

*لا يهتم النمو الاقتصادي بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد , غير ان التنمية تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة .

*النمو لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي , اما التمية تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و تنويعه .

*التنمية الاقتصادية اوسع و اشمل من النمو الاقتصادي.

3-2)-الفرق بين النمو الاقتصادي و التقدم الاقتصادي :[5]

*يعتبر التقدم الاقتصادي مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي و استمراره و تحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الافراد

---

[1] عبد الرحمان اسماعيل , حربي عريقات " مفاهيم و نظم اقتصادية " , دار وائل للنشر , الاردن 2004, ص73

[2] بشار يزيد الوليد , " التخطيط و التطوير الاقتصادي " دار الراية للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى ,الاردن 2008 , ص 211

[3] محمد عبد العزيز محمد , " الدور التمويلي لصندوق و النقد و البنك الدوليين " دار الفكر الجامعي , الاسكندرية , مصر 2006, ص17

[7] زوراني مصطفى , " النمو الاقتصادي و استراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا " اطروحة دكتوراه , غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 2000 ص 9

[1] خالد بن جلول , " اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية لحالة الجزائر 1970_2006) , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي , جامعة بن يوسف بن خدة , الجزائر كلية الاقتصادية ,2009/2008 ص65

*النمو الاقتصادي هو قياس كلي لزيادة السلع و الخدمات المنتجة في فترة معينة اما التقدم الاقتصادي هو الزيادة بين فترة و اخرى لمتوسط الناتج الحقيقي و متوسط الدخل الحقيقي للسكان.

3-3)-الفرق بين النمو الاقتصادي و التطورالاقتصادي:[1]

التطور يعني الحركة الى الامام و في المجال الاقتصادي يعني تقدما اقتصاديا نحو اهداف محددة مسبقا اما كمية كزيادة المنتج او نوعيته , كتوزيع افضل للمداخيل داخل الدولة , فالتطور اذ يدل على التغير و الحركة و غالبا ما يستخدم للدلالة على الحالة الاقتصادية للبلد او القطاع , فهو ليس مرادف للنمو , اذ انه يمكن ان يكون هناك تطور في قطاع ما بوتيرة اضف من تزايد السكان , كما انه ليس مرادفا للتنمية اذ انه يمكن ان يكون هناك تطورا اقتصاديا دون ان يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية تضمن استمرارية هذا التطور

المطلب الثاني : أنواع و أهميةالنمو الاقتصادي

I)انواع النمو الاقتصادي

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة و ليست مؤقتة وهي تمتاز بثلاث انواع وهي كالتالي :

1)النمو الطبيعي : يحدث هذا النمو بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة , دون وضع خطة اقتصادية وطنية و بالتالي فالنمو الطبيعي عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية , كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي , وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الرأسمالية.[2]

2) النمو العابر : هو النمو الذي لا يملك صفة استمرارية و الثبات , و انما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ما تثبت ان تزول و يزول معها النمو الذي احدثته , وتقع اكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو , حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية , سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.[3]

3) النمو المخطط: هو عبارة عن ذلك النمو يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد و متطلبات المجتمع و ترتبط قوة و فاعلية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة, كما ترتبط بفعالية التنفيذ و المتابعة و مشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.[4]

II)اهمية النمو الاقتصادي :[5]

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد و المجتمع من المزايا و محاسن .

---

[2] عبد الرحمان بن سانية " الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ," مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الد كتوراة في العلوم الاقتصادية, جامعة ابي بكر بلقا يد , تلمسان كلية العلوم الاقتصادية , 2013/2012 ص8

[1] شيبان اسيا , " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية2009/2008 ,ص16

[2] كامل رشيد علي الحكي ," اثر التعليم على النمو الاقتصادي " حالة الاردن , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد , و العلوم الادارية , 1991 ص42

[4] محمد عبد العزيز عجمية ,مرجع سابق ,ص75

[5] WWW.stratiomes .COM / ?T =32344602.date de consultation le : 19/02/2017 heure : 22 :09

1)بالنسبة للفرد : ان النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي و كذا زيادة الانتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الانسانية المختلفة , و بالتالي فان النمو يرفع من القدرة الشرائية للأفراد و يساعد على القضاء على الفقر و مظاهر البؤس بين الافراد و تحسين الصحة العامة , كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد و يفتح لهم افاق التحضير و الرفاهية .
2)بالنسبة للدولة :ان الدولة هي الحامية العامة للأفراد والساهرة على امنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها و هياكلها , وبمان النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة عائدات الدولة فانه يسهل لها مهامها المختلفة ,ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الانتاج , كما ان النمو يؤدي بالدولة الى اعادة توزيع الدخل على الافراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم كما ان بحثها في مصادر النمو تجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناء , على احصائيات و معطيات ميداني
وهناك أهمية أخرى للنمو الاقتصادي وتتمثل فيما يلي .

✓ النمو الاقتصادي هو المحرك يعمل على زيادة مستوى المعيشة , و يوفر لنا الزيادة في السلع و الخدمات وفرص العمل الاضافية , و عادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية ,حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة و دخل الفرد و الزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ,و الاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي و العالمي
✓ النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الاجور الحقيقية أو الدخول النقدية , و بالتالي فرص أفضل من الخدمات و القضاء على الفقر و التلوث البيئي , دون التناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار و الانتاج .
✓ و تكمن أهميته أيضا كونه قاعدة غير مبالغ فيها لتحسن درجة الرفاهية الاقتصادية , وهذا ما تؤكده الدراسات التجريبية في هذا الميدان , حتى أنه في دولة صغيرة يوجد اختلاف في معدلات النمو بالنسبة للدخل الفردي و استمرار هذه الوضعية يؤدي في المدى الطويل إلى فوارق نسبية كبيرة في مستويات المعيشة بين الدول[1]

المطلب الثالث: عناصر و مقاييس النمو الاقتصادي

I)عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي و التي توضع في شكل مجتمعات تتمثل اساسا في العمل , رأسمال , التقدم التكنولوجي و يتم تركيبها في مستويات و نسب عقلانية تضمن مستويات من الانتاج وهي :

1)العمل : هو عبارة عن مجموع القدرات الجسدية و الفكرية التي يمكن للإنساناستخدامها في انتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجاته , حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الانتاج , و بالتالي زيادة معدل نمو الناتج القومي ' ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها العامل كما تمثل الزيادة في عدد السكان عاملا رئيسيا في ارتفاع حجم العمالة في الدولة ويجب التركيز على النوعية العمل ', حيث يعتبر التحسين المستمر

[1] محمد ناجي حسن خليفة , "النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم " ,دار القاهرة للنشر , القاهرة , 2001 ,ص 10

في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة انتاجيته , ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب اثناء العمل و التعليم [1]

2) راس المال: يعرف راس المال على انه مجموع السلع و الخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين , كما يمثل رأسمال مجموع الاستثمارات و التجهيزات و البنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة , ويتم تمويل راس مال من الادخار الذي يذهب للاستثمار , وبدون ان تكون هناك فجوة بين الاثنين , اذ ان زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار , ومن غير الممكن بقاء الاموال المدخرة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره الى زيادة الناتج و الدخل و ما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد , كما يمكن رأسمال عن طريق الاقتراض الداخلي و الخارجي و المساعدات الخارجية , وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الانتاجية .[2]
وينقسم راس المال الى قسمين اساسين :

2-1)راس المال المادي: كالمصانع الجديدة والآلات و المعدات و الادوات .

2-2)راس المال البشري : فمن اشكاله استثمار العنصر البشري في التعليم و التدريب في العمل وكذلك الاستثمار في الصحة [3].

3)التقدم التكنولوجي: هو التنظيم جديد الانتاج يسمح بالاستخدام الاكثر فاعلية للموارد المتاحة و التي توظف بطريقة اكثر كفاءة اي (انتاج كمية اكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الانتاج المتاحة او انتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات اقل من عناصر الانتاج) او طريقة جديدة في العملية الانتاجية حتى و انبقيت كمية الانتاج على حالها و حدث تقدم تقني , فان ذلك سيؤدي حتما الى زيادة الانتاج و تحقيق النمو الاقتصادي , و بالرغم من انه منالصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة , فان الاتفاق الكلي على البحث و التطوير يمثل مؤشرا واسع القبول .[4]

II)مقايس النمو الاقتصادي:

ان قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي يكون من خلاله دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ومن اهمها

1)المعدات النقدية للنمو :

يتم قياس النمو من خلال تحويل المنتجات العينية الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ,ويعتبر ذلك من افضل الاساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد اجراء التعديلات والاخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم ونسب التحويل فيما بين العملات والاساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ,ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف انواع الاسعار منها الجارية والثابتة والدولية[5]

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة , مرجع سابق ,ص81

[2] مدراسي حمزة ," دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي " مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير , جامعة حاج لخضر ,باتنة ,كلية علوم الاقتصادية2009 2010 ,ص32

[3] كامل رشيد علي المكي , مرجع سابق, ص 45

[3] بيوض محمد العيد ," تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية , دراسة مقارنة (تونس , الجزائر , المغرب) مذكرة مقدمة , لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس , سطيف , كلية العلوم الاقتصادية 2011/2010 ص68

[5] محمد مدحت مصطفى , سهير عبد الظاهر احمد ,مرجع سابق , ص 118

أ)معدلات النمو بالأسعار الجارية :عادت ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات سنويا وذلك باستخدام العملات المحلية ,ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة ,ويتم استخدام معدل النمو الناتج الوطني الاجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني ,ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء الى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة .

ب)معدلات النمو بالأسعار الثابتة :اصبحت الاسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الانتاج او الدخل نتيجة لارتفاع الاسعار وظهور التضخم الاقتصادي وهذا ما استلزم تعديل البيانات استناد الى الارقام القياسية للأسعار ,ويتم تقديرها بأسعار ثابتة بعد ازالة اثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الاجل.

ج)معدلات النمو بالأسعار الدولية :لا يتم استخدام العملات المحلية عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة ,بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الامريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول الى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد ازالة التضخم.

2)المعدلات العينية للنمو :

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومن الناتج الوطني او من الدخل الوطني ,من اهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني ,وكان هذا نتيجة الزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في بلدان النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج اما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام مقاييس اخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي .

3)مقارنة القوة الشرائية :

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقاييس تعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرةالشرائيةللعملات في البلدان الاخرى , وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقاييس الناتج الوطني حيث ان تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته [1].

المطلب الرابع : محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي ,فقد يرجع مصدر النمو الى زيادة الانتاجية التي تؤدي الى انتقال منحنى امكانيات الانتاج ,وقد يرجع لزيادة الصادرات والتطور المالي ومنهم من يرجعه الى دور الايجابي للاتفاق الحكومي والبعض الاخر الى الاستثمار العام والخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي [2]

ويمكن ايجاز محددات النمو الاقتصادي فيما يلي

1)كمية ونوعية راس مال البشري:

---

[1] محمد مدحت مصطفى ,سهير عبد الظاهر احمد ,مرجع سابق ص119

[2] خالد بن حمد بن عبد الله القدير "العلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" اختبار فرضية .كالدور .مجلة جامعة الملك سعود , الرياض المملكة العربية السعودية 2005,ص1

كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي اكبر وبالتالي زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي ,حيث ان زيادة عدد سكان يؤدي
الى زيادة حجم القوى العاملة , كما تستخدم انتاجية العامل عادة كمؤشرة لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية او القياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع و خدمات , اي انتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي , اذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعنصر البشري كما يمثل مصدر ا رئيسيا للطلب في المجتمع فالإنسان يعد الركيزة الاساسية للمجتمع وهو في الوقت ذاته الهدف الاساسي الذي يسعى عملية النمو لتوفيرحياة كريمة له[1]

2)كمية و نوعية الموارد الطبيعة

ان نمو اقتصاد معين في اي بلد و كذا انتاجه يعتمد على كمية و نوعية موارده الطبيعية مثل خصوبة التربة , المياه و وفرة المعادن .....الخ , فقلة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل احد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي , حيث من الممكن لأي مجتمع ان يكشف و يطور الموارد الطبيعية في المستقبل و تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة كراس المال , العمل ...الخ نحو مجالات الابحاث وذلك الاقتصاد من الوصول الى مستوى اعلى من القدرات الانتاجية في المستقبل .

3) تراكم راس المال :

ان تراكم راس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار ,اي انه كلفة او ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من اجل الادخار لغرض تراكم راس المال و العوامل المحددة لمعدل تراكم راس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار و اهمها:توقعات الارباح , السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار ’فالنمو الاقتصادي في راس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار[2]

4)التخصص والانتاج الواسع الكبير :

لقد اكد ادم سميث ان تقسيما لعمل يحدد بحجم السوق , وان التحسن في مهارة العامل القوى الانتاجية يعزى الى تقسيم العمل , فاذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الدول النامية فان تقسيم العمل سيكون اقل وبالتالي يقل حجم العمليات الانتاجية ,وبعد ان يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزيد التخصص في العمليات الانتاجية الذي يؤدي بدوره الى زيادة حجم الانتاج وتقليل التكاليف ولذلك فان النمو الاقتصادي لبلد معين يتحدد جزئيا بمدى القدرات البلد على زيادة التخصص في موارد الاقتصادية

5)معدل التقدم التقني :

ان السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشية للسكان , فالتقدم التكنولوجي يشكل

---

[1]حربي محمد موسى عريقات , مرجع سابق ,ص 270

[2]حسين بن عاربة , بطاهر سمير "دور التعليم في النمو الاقتصادي" مجلة السياسات الاقتصادية , العدد رقم2 , جامعة تلمسان 2011 ص53

اكثر من مجرد ظهور المخترعات , فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ,فالتقدم التكنولوجي يعتبر اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي فهو يعمل على تطوير وتحسين راس مال العيني وراس مال البشري[1]

6)العوامل البيئية :

ان توفر مجموعة من العوامل المشجعة ,السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكذلك الاستقرار السياسي والقطاع المصرفي المتطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي

وتجدر الملاحظة ان بعض تلك العوامل هو نوعية اكثر منها كمية 'فمن الصعوبة تحديد مدى تأثير تلك العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي ,لذا فمعظم الاقتصادين يفضلون الاعتماد على ثلاث عوامل هي زيادة لراس مال وزيادة القوة العاملة ,والتقدم التكنولوجي .

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي , لذلك اهتمت به النظريات الاقتصادية في سبيل البحث عن اسبابه و كيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر و التخلف , و السير نحو التقدم و الرقي ومن بين اهم النظريات نذكر منها ما يلي :

المطلب الاول :النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

[1] حسب بن عاربة ,بطاهر سمير ,مرجع سابق , ص273

لقد تطورت النظريات في تفسير النمو الاقتصادي و العوامل المؤثرة فيه , ويعتبر الاقتصاديون الكلاسيك من الاوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع , حيث استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها : الملكية الخاصة ,المنافسة التامة ومن اهم روادها ما يلي :

1)آدم سميث

يرى ادم سميث ان النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا ,وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لان ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي ,حيث يرى ان القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما اطلق عليه مفهوم "اليد الخفية" كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل والادخار, وبالتالي زيادة في معدلات التكوين الرأسمالي

حسب ادم سميث يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الانتاجية الذي هو مصدر الامم وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا ,فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات , التي تؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الانتاجية .وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية وما يترتب عليها من زيادة في الارباح وادخارهاثم اعادة استثمارها ليتراكم راس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الانتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود الى رفع مستوى المعيشة وتوسع الاسواق واستخدام المعدات و الآلات و التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد و تزايدها على خلاف الزراعة و المناجم ذات العوائد الثابتة او المنخفضة [1]

الشكل رقم (I-1): حلقة تقسيم العمل و النمو الاقتصادي

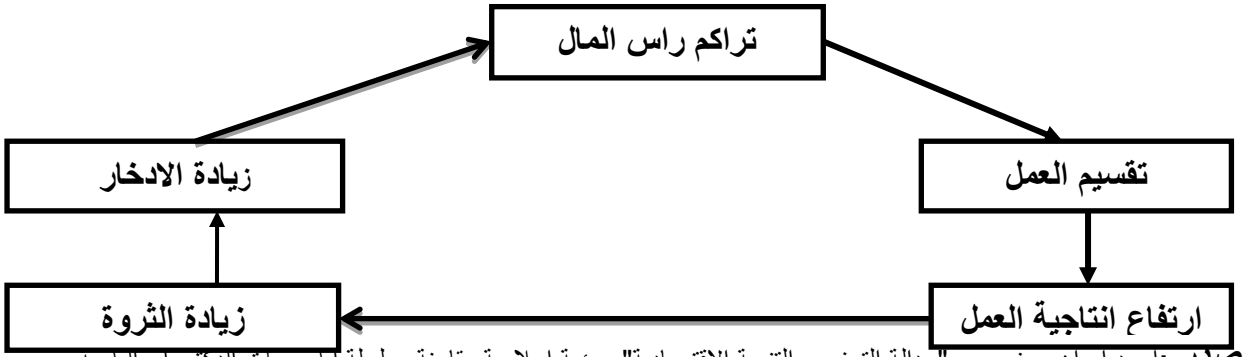

المصدر :احمد إبراهيم منصور ,"عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية", رؤية اسلامية مقارنة ,سلسلة أطروحات الدكتوراه ,الطبعة الاولى ,نشر وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,2007 ,ص 297

2)دافيد ريكاردو

[1] مدحت القريشي ,"التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات" , دار وائل ,الاردن ,2007 ,ص 56-57

اعتبر ريكاردو الزراعة اهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان ,وهي تتميز بتناقص الغلة مما يعني تناقص العوائد التي تعتبر سببا لحالة الركود و الثبات ,كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي ,حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لراس المال و مستلزمات العمل و دفعهم لأجور العمال ,باندفاعهم لتحقيق اقصى الارباح فانهم يعملون على تكوين راس المال و التوسع فيه ,وهو ما يضمن تحقيق النمو اما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الاجور ,حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الاجور ,فيؤدي ذلك الى زيادة عرض العمل مما يخفض الاجور الى حد الكفاف ,اما ملاك الاراضي فتنمو مداخلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا اكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة .

ان الريع والربح يشكلان الايراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الراس مالي ,و النمو لا يتحقق الا اذا استخدم الايراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الراس مالي ,لكن ندرة الاراضي الخصبة تقود الى تحول الحصص النسبية للمجموعات الثلاث ,الامر الذي يقلل من حصة الارباح الى الحد الذي يؤدي الى توقف عملية النمو ,اضافة الى ان زيادة السكان تؤدي الى ارتفاع الاجور ,لان هذه الزيادة في السكان تؤدي الى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الريع وزيادته ,مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي وارتفاع اسعار المنتجات الزراعية الامر الذي يشجع المطالبة بزيادة الاجور ويتم هذا على حساب الارباح كحصة نسبية من الدخل ,وهكذا فان حصة الارباح تنخفض مقابل زيادة حصة الريع في الدخل ,الامر الذي يؤدي الى انتهاء تراكم راس المال ,وأن انخفاض تراكم راس المال يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي [1]

3)روبرت مالتوس

ركز **مالتوس**على اهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للنمو ,حيث يجب ان ينمو الطلب بالتناسب مع امكانيات الانتاج للحفاظ على مستوى الارياح ,وان ادخار الاراضي ملاك الاراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين ,واناي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو ,واما نظريته في السكان فتتلخص في ان نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية ,بسبب اهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي ,الامر الذي يؤدي الى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة ,فينخفض دخل الفرد الى حد الكفاف وبالتالي فان اي زيادة في الموارد تؤدي الى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم راس المال مما يعيق النمو الاقتصادي [2]

الشكل (I-2) : العلاقة بين عناصر النمو الاقتصادي

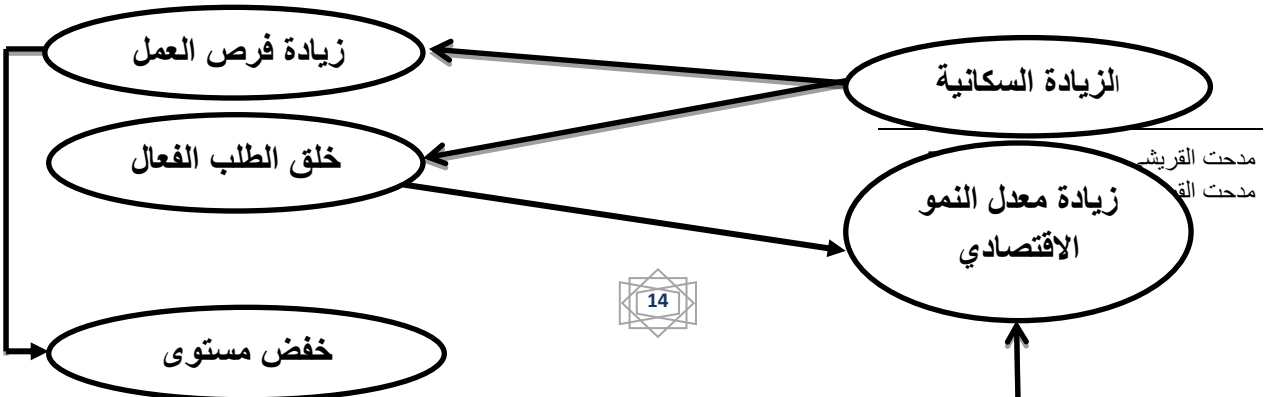

مدحت القريشي
مدحت القر

T. Malthus .Essai sur le principe de la production .Edition Seghers 1999 p67

4)كارل ماكس

اختلف الاقتصاديون الكلاسيكحول اسباب انخفاض معدل الربح على راس المال مع نمو الاقتصاد , فبينما اعتقد **سميث** ان السبب يرجع الى التنافس بين الرأسماليين , كما اعتقد **ريكاردو** ان السبب هو تناقص العوائد على الارض و ارتفاع حصتي الاجور و الريع ,وبالنسبة ل**ماكس** فان الازمات الدورية التي ترافق حالة فائض الانتاج و الاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للابد .

حسب **ماكس** تتحدد الاجور بالحد الادنى لمستوى الكفاف ,ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الانتاج فان حصة راس المال الثابت ترفع وتخفض معها معدل الربح ,بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية انتاج العامل و الحد الادنى لأجر العمل) كما ان فائض العمل يدفع الاجور للانخفاض ,وان اي تراكم رأسمالي يقود الجيشالاحتياطي للعمال الى اختفاء ,مما يدفع الاجور الى الاعلى و الارباح الى الاسفل وكل محاولة من قبل الرأسماليين تعكس العملية يجب ان تحل راس المال محل العمل ,مما يؤدي الى انتشار البطالة ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات فيعجز الرأسماليون عن تصريفها , فتنشا الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الانتاج الى العمال فتنهار الرأسمالية

ان تحليلات **ماكس** بخصوص اداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانزيم التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي ,الا ان تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة ,حيث

زيادة الاجور لا تؤدي حتما الى زيادة الاجور الحقيقية ,بل يمكن ان يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع انتاجية العامل ممايمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي اهمله [1]

❖ **الانتقاداتالموجهة للنظرية الكلاسيكية**

على الرغم من التحليلات التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية حول النمو الاقتصادي الا ان هناك بعض الانتقادات الموجهة لها من بينها :

-تجاهل الطبقة الوسطى :تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم ملاك الاراضي و العمال وتتجاهل دور الطبقة الوسطى التي تقدم اسهامات اساسية في عملية النمو.

- اعطاء اهمية اقل للتكنولوجيا :بالرغم من ان مفكري المدرسة الكلاسيكية اشاروا الى الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في الرفع من مستوى الانتاجية ,الا انهم جزموا بانه لا يمكن لهذا التقدم ان يلغي اثر تناقص الغلة

- القوانين غير الحقيقية :تقوم النظرة التشاؤمية لكل من **ريكاردو** و **مالتوس**على ان النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد

- خطأ النظرة للأجور و الارباح :في الواقع لم يحدث ان آلت الاجور نحو مستوى الكفاف كما ان الدول المتقدمة لم تصل الى مستوى الكساد الدائم - اهمال القطاع العام[2]

المطلب الثاني : النظرية النيو كلاسيكية

➢ **جوزيف شومبيتر**

يعتبر **شومبيتر** من ابرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي ,حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر ,و انما يصل بسرعة الى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري ,كما ان للعوامل التنظيمية و الفنية دورا هاما في عملية النمو , حيث يؤدي الى خلق منتج جديد و اجراء التحسينات المستمرة عليه وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات و ابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة الى زيادة ملموسة في الدخل الوطني .

تتضمن نظرية النمو حسب **شومبيتر** ثلاثة عناصر هي الابتكار و المنظم والائتمان المصرفي ,وذلك لان الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار ,ما يؤدي الى زيادة عدد المنظمين مما يرفع حصة الارباح عن الاجور في الدخل ,بسبب الثغرات الناتجة عن الابتكار الذي تولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على اعلى الارباح بتجديده المنتج و الابتكارات ,فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات ,احدهما محفز و تابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم راس المال القائم ,وبالتالي فهو يتحدد على اساس الموازنة بين الايراد الحدي لإنتاجية راس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه ,اما الاخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الاساسي لعملية النمو في الاجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وانما يحدده الابتكار و التجديد[3]

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية النيو كلاسيكية**

انتقدت نظرية النمو ل **شومبيتر**لكونها يجب ان تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية وليس فقط على الابتكارات , التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده في حين هي في القت الحالي من مهام المؤسسة ذاتها ,التي اصبحت تنفق على البحث والتطوير , وان الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات بل يمكن تمويلها بالعجز اذا لم الادخارات

---

[1] مدحت القريشي ,مرجع سابق , ص 60-61

[2] اشواق بن قدور ,مرجع سابق , ص 73

[1] صلاح الدين نامق ,"قادة الفكر الاقتصادي " ,دار المعارف , القاهرة, 1986,ص52

والاستثمارات الحقيقية ,او بواسطة ادوات السوق المالي من اسهم وسندات وغيرها ,كما انه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو ,اضافة الى ان الابتكارات وحدها لا تقود في الال الطويل الى التنمية ,بل تحتاج الى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية و الادارية والعمل الماهر والدوافع و المحفزات[1]

المطلب الثالث: النظرية الكينزية ونماذجها

1)النظري الكينزية

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل .والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي كما ان المشكلات التي تتخلل النظام الراس مالي لا تكمن في جانب العرض , بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال حيث ان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة ,وان الادخار هو دالة الدخل ,فان التوازن في الانتاج و الدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط ,حيث ان اساس تكوين الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الانتاجية و غير الانتاجية الخاصة و الحكومية ,وهي العامل الرئيسي المضاد للازمات و المؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الانتاجية ورفع معدلات النمو في المدى الطويل[2]

كما يرى كينز ان الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل ,وبالتالي فانه كلما زاد التشغيل زاد الدخل الكلي ,كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي و العرض الكلي ,حيث يتكون الطلب الفعلي من الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار ,اي ان الفجوة ما بين الدخل و الاستهلاك يتم ملؤه بالاستثمار حيث يعتمد الدخل و التشغيل اساسا على مستوى الاستثمار ,والذي يتوقف على الكفاية الحدية لراس المال او العائد المتوقع من الاصول الرأسمالية وسعر الفائدة الذي يتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينزي[3]

$$\Delta y = M.(\Delta I)$$

Δy:التغير في الدخل

M :المضاعف

ΔI **:** الزيادة في الاستثمار

[1] مدحت القريشي ,مرجع سابق ,ص 72

[2] مدحت القريشي ,مرجع سابق ,ص 73

[3] العمري الحاج ,"دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي ",مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,2012 /2013 ,ص48

الشكل (I-3) :محددات الطلب الكلي عند كينز

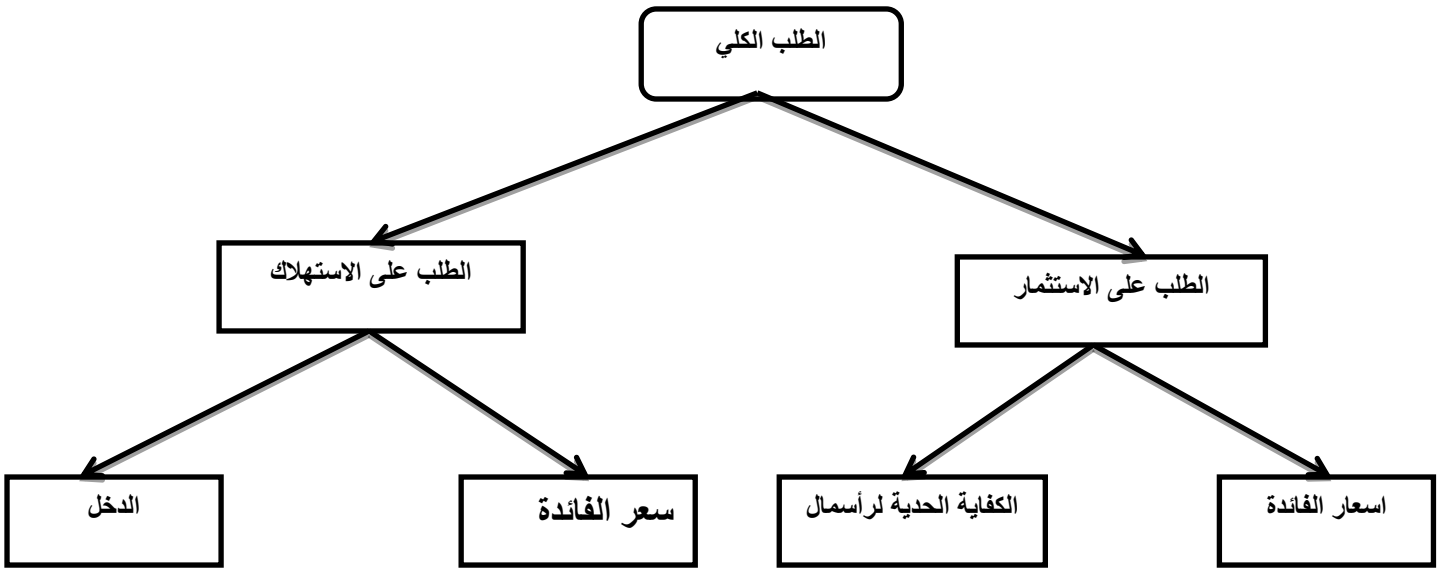

SOURCE:WWW.authorstreammenbarazy 1593520 .date de consultation le 2/3/201 .heure 13:35

2) نماذج النظرية الكينزية

i. نموذج هارود دمار

ركز نموذج **هارود دمار** على التحليل الكي نزي الساكن , حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر , فكان تحليلهما تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل ,حيث اكد ان الاستثمار هو المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي , و الاستثمار يلعب دورا هاما في زيادة الطاقة الانتاجية والمتمثلة في مخزون راس المال (تراكم راس المال) ,ويعتبر كجزء من الطلب الكلي .

ان معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن نسبة مئوية للتغير في الدخل الوطني (Y) مع افتراض ثبات معامل راس المال الى الناتج او الدخل الكلي (V) فاذا كان (K) هو راس المال ,وS هو الادخار الاجمالي وهو نسبة (S) من الدخل الكلي ,واذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في راس المال وبافتراض ان الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S) فانه يمكن كتابة ما يلي :

$g=\frac{\Delta y}{y}$ .....(1)

$v=\frac{k}{y}=\frac{\Delta k}{\Delta y}$.....(2)

s=s y.....(3)

I= Δ K.....(4)

$I=\Delta K=V\Delta Y=SY=S$.....(5

باستخدام خواص التناسب في الرياضيات و الرجوع الى العلاقة 1 نستنتج العلاقة التالية :

$\frac{\Delta y}{y}=\frac{s}{v}$.....(6)

$g=\frac{s}{v}$.....(7)

تشير العلاقة الاخيرة ان معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (S) ومعامل راس المال /الناتج (V) وبشكل اكثر دقة فانه في غياب الحكومة ,فان معدل نمو الدخل الوطني يرتبط ايجابيا بمعدل الادخار ,حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار و الاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الاجمالي كلما ادى الى زيادة هذا الاخير ,وترتبط سلبا بمعامل راس المال/الناتج ,فأي ارتفاع فيه يؤدي الى انخفاض نمو الناتج الوطني الاجمالي[1]

❖ **الانتقادات الموجهة لهذا النموذج**

- ✓ فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta s}{\Delta y}$ ومعدل راس المال الى الناتج $\frac{k}{y}$ غير واقعية حيث ان يتغيرا في المدى الطويل
- ✓ كما ان فرضية ثبات استخدام راس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الاحلال بينهما
- ✓ اهمل النموذج احتمال تغير اسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي[2]

ii. نموذج سولو

[1] ميشيل توارد ,مرجع سابق ,ص 126-127

[2] مدحت القريشي , مرجع سابق ,ص 76-77

يعتبر هذا النموذج امداد لنموذج **هارود دمار** بحيث يركز على اهمية الادخار والاستثمار كمحدد اساسي لعملية تراكم راس المال ومن ثم النمو الاقتصادي ,غير ان **سولو** يضيف الى نموذجه عنصر العمل و المستوى التكنولوجي .

كما يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات :

- الفرضية الاهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج **هارود دمار** هي امكانية الاحلال بين عناصر الانتاج وخاصة العمل وراس المال ,فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج اي النسبة $\frac{k}{l}$ يمر تعديل ممر النمو نحو التوازن

واخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة :

$$y= f(k.l) = k\, l \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد
- الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة في جميع اسواقه
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز اي :

$$C= cy \rightarrow s = (1-c)y = sy \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

- افتراض قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال
- التكنولوجيا متغير خارجي اي انها تتحدد خارج النموذج
- افتراض وجود مرونة في الاسعار و الاجور وان عوائد العمل وراس المال تقدر على اساس الانتاجية الحدية لها[1]

لقد كان نموذج **سولو** يهدف الى البحث عن اسباب التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ,وذلك بإدخال دالة انتاج من النوع "كوب دوغلاس "ذات حجم الغلة الثابتة .وتوصل في نموذجه الى ان الدولة يمكنها التطور كلما كان لديها تراكم راس مالي كبير وتطور تقني كبير ونمو سكاني ضعيف ,فكلما توفر لديها هذه العناصر كلما ساعدها ذلك على التطور و العكس صحيح ,ولقد جاء بفكرة التقارب بين الدول "الالتقاء" اين يمكن ان تلحق الدول النامية بالدول الغنية في الاجل الطويل ,اذا ما توفرت لديها بعض العوامل كالتراكم الرأسمالي وغيرها .

❖ الانتقادات الموجهة لهذا النموذج

✓ انتقد من حيث فكرة "الالتقاء " بين الدول حيث اثبت الواقع العكس تماما لفكرة "الالتقاء" فالدول الغنية تزداد تطور وغنى

✓ وينتقد كذلك على افتراضه ان الرقي التقني هو متغير خارجي يتحدد خارج النموذج ,حيث لم يقدم تفسيرا لكيفية وطريقة تطور هذا العامل رغم اعتباره من اهم عوامل النمو الاقتصادي[2]

iii. نموذج رومار

[2] البشير عبد الكريم ,بوعلي سمير ,"تطورات نظريات النمو الاقتصادي ",منتدى الاقتصاديين المغاربة ,الجزائر ,2006 ,ص 04-05

[2] Solow R.M ,A contribution to the théorie of économique grotte ,the quartile journal of économique ,vol 70 ,N01 USA ,1956 ,P 69-70

يعتبر نموذجه ان النمو هو المحدد الاساسي للنمو المستدام على المدى الطويل يكو سببه الاستثمار في التكنولوجيا حيث تكون الغلات متناقصة ,وان الاستثمار من هذا النوع لا يرفع من مستوى المعرفة اي تزايد المستوى المعرفي .

حيث يعتمد نموذج **رومار**على مجموعة من الفرضيات:

✓ الرقي التقي داخل المنشاة ينتج عن انتاج المعارف من طرف الباحثين دافعهم الربح

✓ الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير

✓ دالة الانتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الانتاج عبر الزمن وهي من الشكل :

$0<\propto< 1$ حيث $[y = k\ (ALY)]$

A : هو رصيد الافكار لعامل الانتاج فان دالة الانتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة

K : هو تراكم رصيد راس المال

يتكون نموذج **رومار**للنمو داخل المنشاة من ثلاث قطاعات اساسية هي :قطاع انتاج السلع النهائية ,قطاع البحث و التطوير ,وقطاع السلع الوسيطة ,حيث ينتج هذا الاخير المعارف التي تستعمل في الانتاج الجديد للسلع ,بينما تباع حقوق الملكية الفكرية لقطاع السلع الوسيطة الذي ينتج بهذه الافكار الجديدة سلعا يبيعها الى مؤسسات القطاع النهائي ,مما ينتج في الاخير الرقي التقني وذلك كما يلي :

- قطاع انتاج السلع النهائية : يعرض سلعا متجانسة وتنافسية ,حيث يتم الحصول على الانتاج بواسطة العمل وكذلك بالسلع الوسيطة
- قطاع البحث و التطوير : يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي في صورة سعر الشهادة او براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطة
- قطاع السلع الوسيطة : هو قطاع احتكاري يقوم بشراء شهادة الاختراع من قطا البحث و التطوير حيث كل مؤسسة تنتج سلع وسيطة[1]

iv. نموذج لوكس

يعتمد هذا النموذج على راس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي بحيث انه يحفز على الانتاجية وان تراكمه يأخذ الشكل التالي :

$$\hat{h} = \beta\ (1 - \mu)\ h \quad \text{.....1}$$

حيث ان:

μ : هو الزمن المسخر للعمل

(1 - μ) :هو الزمن المسخر للحصول على المعارف

β : هي مقدار الفعالية

ومنه

$$\frac{\hat{h}}{h} = \beta\ (1 - \mu) \quad \text{.....2}$$

ان هذا النموذج يشبه نموذج **سولو** اذ تلعب h دور الرقي التقني فيه مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الافراد ,الامر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ,لذا فان احد الاسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكومتها بالتعليم ,التكوين والتدريب مما اثر على معدلات نمو

[2] كبداني سيد احمد ,"اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية وقياسية)" ,اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة ابي بكر بلقايد ,تلمسان ,2012 /2013 ,ص 58

مؤسساتها ,لان السياسة التي تستطيع ان ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم سيكون لها اثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني

المطلب الرابع: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

تسمى النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي التي ظهرت في منتصف الثمانينات ,حيث تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم دون المرور بالعوامل الخارجية ,ويعود سبب ظهور هذه النظرية الى النمو المستمر الذي تعرفه معظم الدول ذات التعداد السكاني الثابت ,بالإضافة الى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان .

1)نظرية مراحل النمو الاقتصادي :

هي النظرية التي طرحها الاقتصادي **والت روست** في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" ,حيث يرى ان كل دولة تمر بخمس مراحل تاريخية خلالها نموها الاقتصادي وهي على النحو التالي :

أ)مرحلة المجتمع التقليدي :هي المرحلة التي تتسم بسيادة القطاع الزراعي كقطاع اساسي في المجتمع ,سواء كمجال للعمل لأغلب الافراد و القوى العاملة او كمجال لتحقيق الثروة الوطنية ,كما تتصف هذه المرحلة بتخلف طرق الانتاج المستخدمة في العمليات الانتاجية وقد يسود هذه المرحلة حالة من الركود الاقتصادي[1]

ب)مرحلة التهيؤ للانطلاق : تظهر في هذه المرحلة بوادر تطبيق فنون الانتاج الحديثة في القطاع الزراعي و الصناعي ونمو التجارة الداخلية و الخارجية ,كما تظهر العديد من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التامين والتي تقوم بجمع وتعبئة المدخرات في المجتمع وتوجيهها للاستثمار في قطاعات الانتاج الاولية و المشاريع الخدماتية ,الا ان هذا التغيير يحدث بمعدل بطيء وعلى نطاق محدود وذلك نتيجة استخدام طرق النتاج التقليدية .

ج)مرحلة الانطلاق : تتميز بانتشار التقدم الفني وزيادة استخدام الوسائل التكنولوجيا الجديدة في اغلب النشاطات الاقتصادية في المجتمع وظهور الصناعات الضخمة ذات الانتاج الكبير ,وفي هذه المرحلة يتم القضاء على العقبات والمشاكل التي تعترض سبيل التقدم وتحقيق الانطلاق بالمجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي المرتفع ,ومن اجل نجاح هذه المرحلة يجب تحقيق بعض الشروط التي تحفز على الانطلاق نحو النمو الذاتي ومن اهمها :

-ارتفاع معدل الاستثمار الانتاجي ما بين5% و10% من الدخل الوطني او الناتج الوطني في المجتمع

-تنمية بعض قطاعات الصناعات التحويلية التي تتميز بتحقيق معدلات نمو عالية لتكون رائدة لعملية التنمية

-ظهور منظمات اجتماعية وسياسية يمكنها الاستفادة من التوسع في النشاط الاقتصادي للقطاعات الصناعية الجديدة ,بما يضمن الاستمرار في مرحلة الانطلاق والتقدم الصناعي وتوفير التمويل اللازم لإدارة عجلة التنمية[2]

د)مرحلة النضوج : هي المرحلة التي تزداد فيها درجة التصنيع واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع كما ترتفع فيها الانتاجية بكمية كبيرة حيث يصبح المجتمع يسير بآلية الدفع الذاتي ,وترتفع نسبة الادخار في المجتمع فيزداد الاستثمار و الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد بمعدلات النمو السكاني ,كما تظهر بعض الصناعات الدقيقة و الصناعات الكيمياوية والكهربائية ذات القيمة العالية ,حيث تتصف هذه المرحلة بازدياد متوسط دخول الافراد .

---

[2]هشام محمود الاقداح ,"العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة" ,مؤسسة شباب الجامعة ,الاسكندرية ,مصر ,2009 ,ص 104

هشام محمود الاقداح , مرجع سابق ,ص[2]105

ه)مرحلة الاستهلاك الوفير : تتميز هذه المرحلة بارتفاع الاجور الى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاهية ,وعليه ينصرف تركيز المجتمع الى انتاج السلع الكمالية والسلع الوسطية المعمرة في تقديم الخدمات المرتفعة والرفع من نوعيتها ,كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية الافراد وتحسين نمط المعيشة من خلال زيادة الضمان الاجتماعي وتوسيعه ليشمل كافة شرائح المجتمع ,في هذه المرحلة يحاول المجتمع الوصول الى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية**

ان هذه النظرية تشكل نظرية عن التاريخ الحديث بأكمله من خلال المنطق الداخلي التتابعي لمراحلها ,حيث ثبت ان الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام ,اما الدول المتخلفة فمازالت تصارع في احدى هذه المراحل ,غير انه من جملة نقائصها انها جعلت المرور بجميع الخطوات امرا حتميا كما يمكن ان تتداخل مرحلتين ,وحدد **روست** نسبا معينة من الاستثمار للمرور من مرحلة الى اخرى,وهذا في الواقعغير صحيح بالنسب التي ذكرها ,حيث ان الصعوبات الاساسية التي تواجهها الدول النامية هي تعبئة الادخار المحلي والاجنبي كي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي .

2)نظرية الدفعة القوية

يؤكد **روزن شتاين رودان** ان التنمية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود وفي مقدمتها ضيق حجم السوق ,وهو يعتقد ان التقدم في عملية التنمية لن يحدث توسعا في السوق ,ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر مالم يتوفر حد ادنى من الجهد الانمائي ليتمكن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود الى مرحلة النمو الذاتي والتي نسميها بالدفعة القوية[1]

تعتمد هذه النظرية على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية ,واعتبرها المجال الذي يمكن ان يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة غير متطورة ,ولكي تنتج هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء راس مال اجتماعي ,وهو مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي الى خلق وفرات اقتصادية خارجية ,تتمثل في توفير خدمات انتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية .

ان الاستثمار على نطاق واسع يؤدي الى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار ,وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في التنمية والاعتماد على الموارد المحلية التي يكون للدولة دور مهم فيها ,خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية .

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بدم التجزئة وهي :

***عدم التجزئة في دالة الانتاج :** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الانتاج او العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد ,كما ان راس المال الاجتماعي المتمثل في الصناعات الاساسية مثل الطاقة ,النقل والمواصلات حيث يتطلب فترة انجاز طويلة المدى ,مما يجعل تجزئته نخفض من العوائد .

***عدم التجزئة على الطلب :** حيث ان المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا وهو ما تبحث عنه البلدان النامية .

***عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات :** تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تفتقده البلدان النامية لضعف الدخل الفردي ,مما يجعل الميل الحدي للادخار

[1] مدحت القريشي , مرجع سابق ,ص88

اقل من الميل المتوسط له ,وهوما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى .

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية**

*تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة وهو ما تطلبه الدفعة القوية ,كما انها تحتاج الى الاطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها ,كما ان النظرية اهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في البلدان .

*ان مشكلة ضيق السوق التي اعتقادها**رودان** لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية ,بل يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة الى مثل هذا النوع من الصناعات ,مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير و وفراته الخارجية .

* ان زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الانتاج يولد ضغوطات تضخمية في الاقتصاد

3)نظرية النمو المتوازن

تتطلب نظرية النمو المتوازن ل **نيركس**تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية وبين العرض والطلب ,ذلك ان جانب العرض يعمل على التأثير على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها البعض في آن واحد ,مما يساعد على زيادة عرض السلع ,واما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل التي تؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات .

ان نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد ,بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب للمستهلكين على السلع المختلفة ,فيؤدي ذلك الى توازن العرض والطلب ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود الى التكامل بين القطاعات القائمة وتقسيم افضل للعمل ,ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع اكبر للسوق واستغلال احسن للبنية التحتية ,تتضمن هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن بشكل متكامل ,يخص احدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري ,اما الاخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الانتاج ,ولذلك يلح **نيركس**ان توفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم ضروري بالاعتماد على الموارد المحلية ,مع ضرورة استغلال فائض العمالة في اقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي ,الذي يؤدي الى رفع انتاجية القطاع الزراعي ويكون للدولة مهمة القيام بدور التخطيط و التنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد والغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية .

تقوم هذه النظرية على عدة فروض اهمها :

*بما ان التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة ,وبالتالي فان نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول و الازمنة لنفس الدولة .

*تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي .فبعضها اقتصادية مثل التخصص في انتاج وتصدير المادة الاولية ويتميز البلد بندرة في رؤوس الاموال وتأخر الفنون الانتاجية و المستو التكنولوجي وتدهور مستوى الانتاجية الذي يقود الى ضعف الدخل الوطني والفردي .

*تترابط تلك العوامل فيما بينها بشكل اكثر تعقيدا لدرجة تجعلها سببا ونتيجة في نفس الوقت وهو سماه "الدائرة المفرغة للفقر "التي تجعل البلد يعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر .

*ان فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات او الانتاج او العرض او الطلب او حتى بالنسبة للادخار هذا يعني وجود انشطة اقتصادية لا يمكن ان تحقق الوافرات الداخلية والخارجية ,الا اذا بدأت بحجم استثماري كبير وكذلك تحقيق توازن بين العرض والطلب .

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية**

*ان تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن امكانية الدول النامية ,فما لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها ان تقوم به مرة واحدة وهذا تناقض .
*انها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو اكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة .
*النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات .

4)نظرية النمو غير المتوازن

انتقد **هيرشمان**نظرية النمو المتوازن ,وذلك نظرا ان البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الانواع ,فهي لا تفتقر فقط لرأسمال و التنظيم ومتخذي القرار ,بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات ولذلك اكد ان النمو غير المتوازن هو افضل طريقة لتحقيق التقدم ,ذلك لان الاستثمارات في القطاعات الرائدة هي التي تقود الى استثمارات جديدة ,حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة الى القطاعاتوهذا لخلقها الوافرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات ,وكل مشروع جديد من شانه ان يولد وافرات ومزايا ,ارباح المنظمين وارباح اجتماعيين ويستفيد منها كل مشروع جديد
كما يتوجب توجيه الاستثمارات لبناء راس المال الاجتماعي او اقامة نشاطات انتاجية مباشرة ,كل تطور يشجع الاستثمار الخاص وهذا العمل من شانه ان يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو [1]

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية**

*عدم تحديد تركيبة واتجاه وقت النمو غير المتوازن
*التقليل من قيمة معوقات النمو غير المتوازن
*امكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية
*ان الضغوط الناجمة عن عدم التوازن ان يكبح عملية التنمية

[1] مدحت القريشي ,مرجع سابق ,ص 96

خلاصة

لقد كان ولا يزال النمو الاقتصادي من اهم الاهداف التي تسعى اليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة والتخفيف من الفقر والبطالة ,وهناك عدة محددات يتحدد على اساسها النمو الاقتصادي اهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية وتراكم راس المال ومعدل التقدم التقني وغيرها ,حيث يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي ,وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي ومن ثم فهو يعكس الى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة

اما بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي هي ايضا خضعت لظروف الزمان والمكان ومتطلبات تحقيق التنمية ,حيث اعتبر التراكم الرأسمالي السبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيك ,بالإضافة الى نظرية النمو النيوكلاسيكية التي تربط النموالاقتصادي اساسا بالادخار والتقدم التقني وعملية تكوين راس المال ,ثم ظهرت

النظرية الكينزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي او التجميعي ,وفكرة الطلب هو الذي يخلق العرض وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين والتشريعات وزيادة الانفاق ,الى ان ظهرت نماذج النمو الحديثة مع نهاية الثمانينات وأعزت النمو لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كالتمرن عن طريق التطبيق وتراكم راس المال البشري .

تمهيد

بمرور الزمن تعاظمت اهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بارتفاع نسبة ما تشكلها التجارة الخارجية من الناتج القومي الاجمالي للكثير من الدول المشاركة في المبادلات التجارية ,وقد احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانة العامل الحيوي المؤثر على دائرة النشاط الاقتصادي ,ودليل ذلك الاهتمام الكبير من المفكرين بموضوع التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بين الدول ,واصبح الاقتصاد الدولي فرعا هاما من النظريات الاقتصادية ولم يخل مذهب او مدرسة اقتصادية في تناول العلاقات الاقتصادية القائمة اساسا على عملية التصدير ,ذلك لما تلعبه الصادرات من دور كبير في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لما لها من اثار ايجابية على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ,فضلا عن الدخل الاجمالي للدولة بالإضافة الى ان الصادرات تعتبر الممول الرئيسي للبلد من العملة الصعبة التي من خلالها يتم الانفاق على كل القطاعات الاقتصادية الاخرى ,فالصادرات تمكن الدولة من تصريف فوائضها من الناتج المحلي .

نظرا للدور الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي ثم التنمية الاقتصادية مما جعل ذلك الدور موضوعا للعديد من الدراسات التي سعت الى تحديده ,فقد احتل التصدير مكانة بارزة في مختلف المدارس الفكرية ,كما اجريت عدة دراسات للتأكد من نوعية العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل التي شملت العديد من الدول .

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين وهما كما يلي :

المبحث الاول :مفاهيم حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري

المبحث الأول:عموميات حول التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية اهمية بالغة بسبب الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية ,خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح ,حيث بات من المستحيل على اي دولة سواء كانت نامية او متقدمة ان تنعزل عن العالم الخارجي ,وذلك راجع الى احتياجاتها من الموارد الضرورية

للإنتاج التي لا تتوفر عليها ,او لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي ,مما يحتم عليها اللجوء الى التبادل التجاري بينها وبين دول اخرى .

المطلب الاول :مفاهيم حول التجارة الخارجية

1)تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها ما يلي :

-هي مجموع المعاملات الاقتصادية الدولية التي تشمل على السلع و الخدمات المختلفة وعناصر الانتاج من عمالة رؤوس الاموال و التكنولوجيا التي تتم عبر الحدود السياسية للدول المختلفة ي العالم[1]

-جميع الصفقات التي تقدم خارج حدود الدولة لإشباع حاجات الافراد و الشركات والحكومات الاخرى[2]

-احد فروع علم الاقتصاد الذي يتخصص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية الممثلة في حركة السلع و الخدمات ورؤوس الاموال بين الدول فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها دول العالم المختلفة للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة [3]

2)اهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من اهم القطاعات الحيوية في اي اقتصاد ,حيث تكمن اهميتها فيما يلي :

- ✓ زيادة الدخل الوطني من خلال الاعتماد على التخصص في الانتاج وتقسيم العمل الدولي
- ✓ توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على انتاجها محليا لأسباب تعود الى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الانتاجية لها
- ✓ تامين المتطلبات الاساسية للتنمية الاقتصادية التي تحتاجها الدول النامية مثل رؤوس الاموال . مصادر العملات الاجنبية . التكنولوجيا والادارة الحديثة التي تصاعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني
- ✓ تحقيق اقصى اشباع ممكن من السلع والخدمات [4]
- ✓ تعد التجارة الخارجية مصدرا اساسيا في الحصول على العملات الاجنبية الرئيسية او النادرة مما يعزز قدرة الدولة على السيولة النقدية التي تعد من المرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التحويل والاستثمار
- ✓ ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات العائد المالي الذي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية او الخدمات التي تحتاج اليها الدولة
- ✓ كما تختلف اهمية التجارة الخارجية لنفس الدولة من فترة زمنية الى اخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي فان كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية فذلك يزيد من حجم تجارتها الدولية مع الخارج .اما اذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فان ذلك يقلل من حجم تجارتها الخارجية[5]

3)اسباب قيام التجارة الخارجية

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد, «النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)",الدار الجامعية ,جمهورية مصر العربية ,الطبعة الاولى ,2006 ,ص37

[2] فريد النجار, «تسويق الصادرات العربية " ,دار قباء ,القاهرة ,جمهورية مصر العربية ,2002 ,ص 88

[3] محمد أحمد السريجي ,"اقتصاديات التجارة الخارجية " ,مؤسسة رؤية ,جمهورية مصر العربية ,الطبعة الاولى , 2008 ,ص 8

[4] احمد الهزايمة واخرون ,"اقتصاديات التجارة الخارجية ",دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ,الطبعة الاولى ,عمان ,الاردن ,2002 ,ص 18-17

[1] عطا الله علي الزبون ,"التجارة الخارجية ",دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,الطبعة الاولى , 2005 , ص 16

يرجع تفسير اسباب قيام التجارة الدولية الى السبب الرئيسي والمتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية ,او ما يسميه الاقتصاديون الندرة النسبية للموارد الاقتصادية ,ويمكن تلخيص اهم اسباب قيامها فيما يلي :

✓ دعم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين الدول المختلفة .مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية

✓ الفائض في الانتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن اسواق خارجية لتسويق الانتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الانتاج عالميا

✓ السعي الى زيادة الدخل الوطني والاعتماد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف رفع المستوى المعيشي محليا وتحقيق الرفاه الاقتصادي

✓ اختلاف الميول والاذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلع ذات المواصفات الانتاجية المتميزة . حيث يرغب المستهلكون في الحصول على سلع ذات جودة عالمية

✓ التخصيص الدولي اي ان الدول لا تستطيع ان تعتمد على نفسها كليا في اشباع حاجات افرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين الدول[1]

4)فوائد التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية فوائد عديدة نذكر فيها ما يلي:

أ)زيادة الرفاه الاقتصادي: من خلال زيادة اشباع حاجات الافراد من السلع و الخدمات اما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف اقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها الميزة النسبية في الانتاج بسبب وفورات الحجم الاقتصادية او بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية الى جميع انحاء العالم

ب)الاستغلال الامثل للموارد: فبدلا من ان تقوم الدولة بإنتاج كل احتياجاتها وهذا يؤدي الى هدر في الموارد الطبيعية المكتسبة التي تمتلكها .فإنها بدلا من ذلك تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها وهذا يؤدي الى استغلال امثل لموارد الدولتين[2]

المطلب الثاني: ماهية الصادرات

يعتبر التصدير من المخرجات الاستراتيجية للدولة ,اذ يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على الاسواق الدولية وبالتالي تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية ,وكذلك ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي .

ا)مفهوم التصدير وأنواعه

1)مفهوم التصدير

يعتبر التصدير شكلا من اشكال الدخول الى الاسواق الدولية ,لذا فهو يحظى بأهمية بالغة لدى المفكرين ,ومن هذا المنطلق يمكن تعريفه على النحو التالي :

-التصدير هو قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية وثقافية وسياحية وبشرية الى دول واسواق عالمية ودولية اخرى ,بغرض تحقيق مجموعة من الارباح ,قيمة مضافة ,توسع ونمو ,انتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات اخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها[3]

---

[1] حسام علي داود واخرون ,"اقتصاديات التجارة الخارجية" ,دار المسيرة للنشر والتوزيع ,الطبعة الاولى ,الاردن ,2002 , ص16-17

[2] طارق الشلبي ,موسى سعيد مطر ,"التجارة الخارجية" ,دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان ,الاردن ,2001 , ص18

[3] فريد نجار ,"تسويق الصادرات العربية" ,دار قباء ,القاهرة ,جمهورية مصر العربية , 2002 ,ص15

-هو بيع اقصى ما يمكن من الانتاج الوطني للخارج للحصول على اكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الاجنبية[1]

-هو جملة من الوسائل والمهام التي تتخذها المؤسسة لإيصال منتوجاتها من السوق المحلي الى السوق الاجنبي من قبل الاعوان المقيمين الى الاعوان غير المقيمين ,وتعتبر عملية معقدة بحيث تستوجب تدخل اختصاصات مختلفة كالتسويق ,التامين ,التمويل ,التموين والنقل وهذا ما يستلزم تجنيد كل طاقات المؤسسة[2]

-ويمكن تقديم تعاريف للصادرات على المستويات التالية :

***على مستوى المؤسسة :**هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة الى الاعوان الخارجية

***على المستوى الوطني :**هيعملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التي تعاني نقص في الانتاج وهي عملية عبور السلع والخدمات خارج الحدود الوطنية

***على المستوى الدولي :**هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة تستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام

الاسواق الخارجية والتحكم في تقنياته يؤدي الى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما[3]

2)أنواع التصدير

نميز نوعين من التصدير هما كالتالي :

1)**التصدير المباشر :**في هذا النوع من التصدير تتولى المؤسسة ذاتها انجاز المهام التصديرية بدلا من توكيلها الى جهة اخرى خارجية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء وبالتالي يتم التصدير المباشر بإحدى السبل التالية

1-1)قسم التصدير المحلي :حيث تخصص المؤسسة قسما خاصا بعمليات التصدير وبإشراف مدير يسير مجموعة من العالمين ,حيث تنحصر مهام هذا القسم بأداء كافة الانشطة المتعلقة بعملية التصدير وتقديم المساعدة التسويقية للمؤسسة بالأسواق الخاصة

2-1)فرع الجمعيات الدولية :تسمح هذه الصيغة من تحقيق حضور وسيطرة اكبر في السوق الدولية ,حيث تتخذ المؤسسة فروعا بالخارج تقوم بجميع السياسات التسويقية الخاصة بالصادرات من بيع وتخزين وتوزيع وترويج

3-1)ممثلي مبيعات التصدير :تقوم المؤسسة بإرسال ممثلين عنها الى الدول الاخرى لغرض التعريف بمنتجاتها او التفاوض عند الصفقات التجارية مع الجهات المستفيدة

4-1)الوكلاء او الموزعين الاجانب :يمكن ان تتعاقد المؤسسة مع وكلاء او موزعين اجانب لغرض بيع منتجاتها بالنيابة عن المؤسسة ,من اجل ذلك تمنح المؤسسة للوكلاء الحقوق الخاصة التي تتيح لهم امكانية تمثيل المؤسسة المنتجة في بلدهم

2)**التصدير غير المباشر :**في هذا النوع لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير بنفسها وانما توكل المهمة الى جهات خارجية (مشترون) ,سواء كانوا من البلد او من خارج البلد مهمتهم شراء السلعة ثم يعاد بيعها على شكل صادرات الى الخارج اي يتم التصدير غير المباشر بالاعتماد على الوسطاء المستقلين وهم :

1-2)عملاء التصدير :يتدخلون باسمهم الشخصي ويعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة شرط ان يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل سعر الصرف

---

[2]بن يوسف حسنية ,"ترقية الصادرات خارج المحروقات في ا لجزائر(2000-2010), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية جامعة الجزائر3 ,كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير , 2011-2012 ,ص23

[3]مولاي عبد القادر ,"التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية(دراسة حالة الجزائر),مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة بن يوسف بن خدة ,كلية العلوم الاقتصادية , 2006-2007,ص7

[4]نادي الدراسات الاقتصادية ,الجمعية العلمية ,جامعة الجزائر (من الموقع WWW.CLUBBNADA JEERAN .COM.

2-2)تجمعات المصدرين :تقدم خدمات متشابهة لخدمات العملاء الا انها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات

3-2)مفاوض الاستيراد والتصدير :وهو يقوم بالعمليات التجارية ,وظيفة شراء السلع واعادة بيعها بالخارج

4-2)شركات تجارية متنوعة :وتنقسم الى

*وسطاء الاستيراد :وهو الحصول على السلع من الخارج والقيام بتخزينها وتوزيعها ومن بينهم الاعوان التجاريون والموزعون يعملون مقابل عمولة

*السماسرة وشركات العبور :وتقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الاخرى وخاصة السلع المصدرة ,كما انها تقوم بسمسرة الحمولة الى جانب ذلك ضمان النقل والتخزين وحل المنازعات التي تحدث في التجارة الخارجية[1]

II)اهمية واهداف التصدير

1)اهمية التصدير

تتجلى اهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة واصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الاستثمار المحلي والاجنبي ونذكر ما يلي :

-خلق فرص عمل جديدة :يعتبر قطاع التصدير المستوعب الاساسي للعمالة الجديدة وقد اكدت ذلك تجارب العديد من الدول ,فقد تمكنت عدة دول من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام توجه التصدير بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة

-اصلاح العجز في ميزان المدفوعات :تعتبر الصادرات احد الموارد الهامة لجلب النقد الاجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية واسعار الصرف ,فالصادرات تلعب دورا رئيسيا مباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري

-جذب الاستثمار المحلي و الاجنبي :يعتبر الاستثمار كمحرك اساسي لنجاح عملية التصدير ,فالاستثمار الاجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة ويعمل على انشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية ,وهذا ما تحتاجه اي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة

-تحقيق معدلات نمو مطردة :ان هدف اي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة ,فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك ,وسيكون له مردود ايجابي على جذب الاستثمارات المحلية و الاجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة واصلاح العجز في الميزان التجاري ثم ميزان المدفوعات [2]

2)اهداف التصدير

هناك مجموعة من الاهداف نذكر منها ما يلي :

***الاهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية هي :**

-تجاوز السوق الوطنية المشبعة

-التوزيع الجغرافي للمخاطر

-التكيف مع المنافسة والتواجد في الاسواق الدولية

***الاهداف المرتبطة بالجانب المالي هي :**

مولاي عبد القادر ,مرجع سابق ,ص[1]7

[1]قدي عبد المجيد ,وصاف سعيدي ,"اليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات (حالة الجزائر)" ,مجلة العلوم الانسانية ,العدد الثاني ,جامعة بسكرة 2002 , ص218

-الزيادة في رقم الاعمال
-رفع هوامش المردودية والايرادات المالية
-تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي
-رفع مردودية رؤوس الاموال المستثمرة
***الاهداف المرتبطة بتحسين شروط الانتاج هي :**
-تحسين القدرات الانتاجية للمؤسسة واستغلال الامتيازات المتوفرة
-خفض التكلفة الانتاجية والرفع من جهود البحث العلمي[1]

III)دوافع ومحددات التصدير

نتطرق من خلال هذا الى اهم الدوافع المستعجلة على التصدير وكذا محددات نجاح هذه العملية في اي دولة

1)دوافع التصدير

يمكن تلخيص دوافع التصدير فيما يلي :
*عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل اي ان ايجاد قطاع تصديري يمكن ان يشكل النواة الاستراتيجية لتنمية اشمل
*يمنح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الاجنبية حيث ان المؤسسات تخشى فقدان الاسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ بهذه الاسواق عن طريق التصدير
*يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الانتاجية[2]
*الاستفادة من وفرات الحجم الكبيرة في التسويق وتحقيق الارباح من خلال بيع المنتجات في الاسواق الخارجية
*بحث الشركات عن منافذ جديدة لتصريف منتجاتها نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها في السوق المحلية
*تنويع مخاطر الدخول الى الاسواق الخارجية والاستفادة من بيع المنتجات ذات تكنولوجيا العالية المبتكرة
*تصريف المنتجات ذات الانتاج والاستخدام الموسمي في الاسواق العالمية وكذا الاستفادة من تشغيل الطاقات والموارد الفائضة
*القرب من الزبائن عن طريق انشاء فروع ووكالات جديدة وتنفيذ طلبات معلقة لم تتوفر امكانيات الوفاء بها[3]

2)محددات التصدير

هناك العديد من المحددات التي يمكنها ان تدفع بالتصدير او تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هذه المحددات تذكر ما يلي :

1)المحددات الداخلية

أ)طبيعة الهيكل الاقتصادي :يعتبر من اهم المحددات لحجم الصادرات ويظهر ذلك اذا ما قارنا صادرات الدول النامية بمثيلها من الدول المتقدمة ,حيث استغلال الموارد المتاحة في الدول النامية لتموين صناعاتها وجعلها اسواقا لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها ,دون اعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها

---

[1] ناصر داد عدون ,"اقتصاد مؤسسة " ,دار المحمدية , 1998, ص43
[2] العلاوي عمر ,"تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الاسواق ",الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ,المنظمة العربية للتنمية العربية ,تونس , 2007 ,ص150
[3] بديع جمال قدو ,"التسويق الدولي ",دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ,الطبعة الاولى ,مصر , 2009 ,ص50

ب)الانفجار السكاني :ان نمو الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير ,وهو امر يتميز به معظم الدول النامية ,حيث ان ظاهرة الانفجار السكاني تؤدي الى الامتصاص المتزايد للموارد الاقتصادية ,مما يعيق تحقيق الفائض الموجه للتصدير

ج)اتجاه الاستثمار : ان توجيه الاستثمار يعتبر من المحددات الاساسية لحجم وهيكل الصادرات خاصة في الدول النامية ,لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمارات على مختلف الانشطة الاقتصادية بالنظر الى ما تعانيه الدول من عجز مستمر في موازين مدفعاتها ,وهذا كله باعتبار ان التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل المشروعات الاستثمارية بالعملة الصعبة

د)السياسة التجارية :ان الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الانتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية ,وهذا يتحقق في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة ومبنية وفق استراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق ,وفي هذا الاطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل بتطبيق اساليب تجارية تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني [1]

2)المحددات الخارجية

أ)اثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية :من خلال دراسة الطلب العالمي يتبين ان هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما اثر سلبا على صادرات المواد الاولية ,وهذا يفسر ما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الانتاجية في الدول المتقدمة ,وزيادة العراقيل التي تضعها هذه الاخيرة امام ما تستورده من الدول النامية وبالخصوص مع ظهور موجة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة

ب)اثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية :ان معدل التبادل بالنسبة للدول المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب بفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي

ج)دور الحكومة :تتدخل الحكومة في الاقتصاد بأشكال مختلفة كالمشاركة والتخطيط والمراقبة والتشجيع ,فالغاية من تصرفات الحكومة هي تشجيع عمليات التبادل التجاري الدولي وتسهيلها ,وذلك من خلال الاتفاقيات التي تعقدها مع حكومات الدول الاخرى وممارسة نشاطات التسويق الدولية التسهيلية [2]

المطلب الثالث :نظريات التصدير

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة افكارا تعكس اهمية اسهام التجارة الخارجية في تحقيق الانماء الاقتصادي ,وذلك خلال ما تؤديه من توزيع للموارد الانتاجية بين دول العالم حيث رات في نشاط التصدير اهمية بالغة واعتبره ركن اساسي في التطور الاقتصادي للدول ,وهنا لابد من اعطاء لمحة موجزة عن الافكار الاقتصادية قديما وحديثا ونظرتها الى التصدير

1)التصدير فيالفكر الاقتصادي التجاري

يعد الفكر التجاري الذي ساد القرنين 16و17 اول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا ,حيث اعتبر كقطاع محفز للاقتصاد ومن اهم رواد هذا الفكر **ميسلدن ,توماس مان ,ميلتر ,فورتيري ,لان ,تكر** كما ركزت على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من اجل تنظيم العلاقات

---

[1] بن يوسف حسنية ,مرجع سابق ,ص27-28

[2] نور الهدى حداد ,هاني الضمور ,"العوامل المحددة لأداء التصدير للشركات الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية", مجلة الدراسات الجامعة الاردنية ,العلوم الادارية ,المجلد 32 ,العدد2 ,2011 ,ص32

التجارية بين الدول ,فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر في الصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج ,لذلك شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء في تطبيق نظام اعادة التصدير من اجل انعاش حركة الصادرات ,كما اخذوا العمل بنظام المستودعات ,المناطق الحرة ,الاعفاءات الضريبية والاعانات لتشجيع الصناعات التصديرية وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي :

*تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل

*العمل بشكل مستمر على توسيع وايجاد واكتساب الاسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا

*تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية

*تخفيض نفقات انتاج السلع التي تصدر الى الخارج من خلال سياسة الاجور المنخفضة

*انشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شانها مساعدة الصادرات على التطور[1]

ولقد اكد التجاريون على ان الهدف النهائي من النهوض بالإنتاج ودفعه للتطور والازدهار وخاصة في مجال انتاج السلع الصناعية هو في حقيقة الامرتحقيق فائض من السلع التي تقوم الدول بتصديرها الى الخارج وأوضح رواد هذه المدرسة بان ما تحققه التجارة الخارجية من خلال القيام بعملية تصدير فائض الانتاج من مختلف السلع من شانه ان يؤدي في نهاية الامر الى النهوض بالقدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية للدولة[2]

2)التصدير في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

لقد ابدى الكلاسيك اهتماما كبيرا بنشاط التجارة الخارجية وهذا منذ مطلع القرن الثامن عشر, بدأت تتراجع افكار التجاريين وبدأت افكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية ,وقامت بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي واصبح هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ,وهذا ما يخالف المطالبة للفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد[3]

وابرز مفكري هذه المدرسة نجد **ادم سميث** الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل ,فهو ينظر الى التجارة الخارجية على انها الاداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الانتاج ,واضاف الاقتصادي **دافيد ريكاردو** الى ان الدولة تتخصص في انتاج السلع على اساس المنفعة النسبية

كما تناول مفكرو المدرسة الكلاسيكية بيان دور الصادرات في توزيع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على اكبر قدر ممكن من استخدامات الموارد المحلية الى جانب جذب رؤوس الاموال الخارجية للاستثمار في ميدان انتاج السلع التصديرية ,ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظراتهم للتجارة الخارجية وخاصة الصادرات بانها لم تكن مجرد اداة لتخصيص الموارد او تحقيق التوزيع الامثل لها بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو[3]

3)التصدير في الفكر الاقتصادي الحديث

عندما جاء المفكر الاقتصادي **كينز**برز الاهتمام البالغ في اهمية تحليل دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي ,حيث تساهم الصادرات في زيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها المباشرة

---

[1] وصاف سعيدي ,"تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر" ,مجلة الباحث ,جامعة ورقلة ,عدد 1 , 2002 ,ص7

[2] وصاف سعيدي ,مرجع سابق ,ص 8

[3] سامية سرحان ,"اثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية" ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس ,سطيف , 2010 -2011 ,ص 45

[4] عمر محمود ابو عبيد ,"اداء الصادرات الفلسطينية واثرها على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للفترة 2011/1994) ,مجلة جامعة الازهر بغزة ,سلسلة العلوم الانسانية2013 ,المجلد 15 ,العدد 1 ,ص 352

,حيث ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين ازاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم **ماركس ,نيركس ,ميردال** حيث اشار **ماركس** الى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الانماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الدولية

اما **ميردال** فانه يرى ان التجارة الخارجية بين الدول تعمل على زيادة التفاوت القائم على المستويات الاقتصادية ,ويرى ان الاسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية ,ويرى ان اي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع اثره الى الدول الصناعية المستوردة للمواد الاولية ,اضافة الى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الاولية وتصديرها

اما **نيركس**فانه يرى ان التجارة الخارجية اداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا اكثر كفاءة ,كما اكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير غير مواتية ,وازاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور انمائي للدول النامية وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها الى اسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة ,هذا ما يجعل اللجوء ال تنمية الصادرات اكثر من ضرورة[1]

المبحث الثاني:دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري

لقد عكفت مختلف المدارس الاقتصادية عبر مر التاريخ على طرح فكرة أن التجارة الخارجية تحدث النمو الاقتصادي وتزيد من ثروة الامم ,بدءا من المدرسة التجارية وصولا الى المدرسة الحديثة وكذا إسهامات **بول كروغمان**في تطوير النظرية الحديثة للتجارة الخارجية ,ويمكن إيجاز تلك الافكار ونظرتها إلى الدور الذي تلعبه الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي كما يلي :

المطلب الاول :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكلاسيكي

يعود الاهتمام بالتجارة الخارجية كمحرك للنمو الى اسهامات المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر ,حيث كان ينظر للتجارة الخارجية على انها مصدر ثروة الامم[2] ,فقيام التبادل الدولي حسب الفكر النظري الكلاسيكي يتم على اساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة ,فالدولة التي تتمتع بميزة نسبية في انتاج السلع التي يكلف انتاجها مستوى اقل من الدولة الاخرى تصدر هذه السلع المنخفضة في تكاليف الانتاج قياسا بما يكلف انتاجها في دول اخرى وتستورد السلع التي يمكن الحصول عليها بكلفة اقل من ما يكلف انتاجها في السوق الخارجي[3] ,فلقد نادى المفكرون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ,وكان مبررهم في ذلك ان ترك الحرية الكاملة للتجارة سوف يؤدي في النهاية بأن تقوم كل دولة بالتخصص في انتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في انتاجها ,وان تقسيم العمل الدولي سيزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب ويعود بالفائدة لكل دولة وعلى العالم باسره ,وقامت أفكارهم بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن التلقائي ,ف**آدم سميث** اعتبر ان السوق هو المحدد الاساسي للنمو الاقتصادي ,فتقسيم العمل يؤدي الى اتساع حجم السوق ,وقد اكد على اهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الانتاج الصناعي ,واوضح **ريكاردو** فيما بعد ان التبادل الدولي يقوم على اساس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح

---

[1] وصاف سعيدي ,مرجع سابق ,ص 9

[2] احمد الكواز ,"التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي" ,المعهد العربي للتخطيط ,المجلد 8 ,العدد 81 ,الكويت ,2009 ,ص 3

[3] بديع جمال قدو ,مرجع سابق ,ص 48

الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي ,وقد بين الكلاسيك ان اعاقة حرية التجارة سيلحق اضرارا كبيرة بالنمو الاقتصادي[1] ,الا ان **ريكاردو** لم يوضح مقدار الكسب بفعل التخصص ,وهذا ما قام به **جون ستيوارت ميل** من خلال اضافته لنظرية **ريكاردو** التفسير الخاص بنسب المقايضة ,ويتحدد بفعل مقابلة حجم الطلب في الدولتين او الطلب المتبادل ويتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة الصادرات والواردات لكل دولة ,فقيام التبادل الدولي حسب الفكر الكلاسيكي يتم على اساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة[2] .

وقد وضح الفكر الكلاسيكي اثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال ودور الصادرات في تحقيق الغلة المتزايدة وتوسيع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد ,وبما يتمخض عن ذلك من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع حجم الاسواق والاستفادة من اقتصاديات الحجم فالصادرات تعتبر عندهم قوة محركة للنمو[3]

المطلب الثاني :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري النيوكلاسيكي

لقد قام كل من المفكرين **هكشير**و **اولين** بتطوير نظرية هبات عوامل الانتاج للتجارة الخارجية وذلك كمحاولة لتعديل النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية ,حيث جاءت اسهامات **هكشير**و **اولين** من خلال إدخال عنصر انتاج اخر في التحليل بالإضافة الى عنصر العمل وهو عنصر راس المال ,فحسب هذه النظرية فان الدول التي يكون لديها وفرة في راس المال فينبغي لها ان تتخصص في انتاج السلع كثيفة راس المال وتصديرها ,بينما الدول التي يكون لديها وفرة في اليد العاملة فينبغي لها ان تتخصص في انتاج السلع كثيفة العمل وتصديرها ,وبالتالي فان النظرية النيوكلاسيكية تنظر لأهمية التجارة في بلد معين على انه شبه قدري يتحدد بالمزايا النسبية وما يترتب على ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على اسعارها المحلية والدولية وفي ظل سيادة المنافسة التامة ومحدودية الموارد وعدم تنقل التقنية وسيادة ثبات الغلة مع الحجم[4]

وقد بررت النظرية الكلاسيكية و النيوكلايسيكية للتجارة الدولية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو على المكاسب التجارية التي يتحصل عليها كل بلد جراء القيام بالتجارة الخارجية ,وتتلخص هذه المكاسب في ثلاثة انواع هي :

*مكاسب ساكنة او صافية :وهي التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية ل**دافيد ريكاردو** نتيجة التخصص الدولي في انتاج السلع فتجني الدول من خلال تبادل فائض الانتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط ان يكون معدل التبادل للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لها .

*المكاسب الحركية :وهي تتمثل في ان التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسيع سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية ,وهذه المكاسب تكون اكثر من المكاسب الصافية اذا كانت دوال انتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة ,ومن المكاسب الاخرى التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية تتمثل في ان التجارة تمثل حافزا للمنافسة ووسيلة للحصول على معارف تكنولوجية جديدة وتقنيات حديثة في الانتاج والذي يؤدي بدوره الى تدفق رؤوس الاموال وزيادة معدل التخصص والذي بدوره يؤدي الى تحديث طرق واساليب الانتاج

*المكاسب التجارية :وهي التي تأكد على اهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الانتاج وكوسيلة لتوسيع السوق مما يؤدي الى تعزيز او تقسيم العمل ورفع مستوى الانتاجية ,وهذا النوع من المكاسب يتمثل في ان التجارة الخارجية تعتبر منفذ لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي

---

[1] وصاف سعيدي ,مرجع سابق ,ص 7

[2] احمد الكواز ,مرجع سابق ,ص 4

[3] وصاف سعيدي ,مرجع سابق ,ص 7

[4] احمد الكواز ,مرجع سابق ,ص 5

على الاسواق العالمية ,وتعتبر المكاسب المتحققة من تصريف فائض الانتاج سببا وجيها في توسيع حجم الصادرات وتزداد اهمية المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستعملة في انتاج وتصدير مثل هذه الفوائض ليس لها استخدامات بديلة وغير قابلة التحويل للاستخدام المحلي[1]

المطلب الثالث :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي

ان تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني فزيادة الصادرات تؤدي الى زيادة الدخل الوطني ونقصها يؤدي الى نقص في الدخل الوطني ,وبالتالي فانه يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والدخل الوطني فالصادرات لا تختلف عن الاستثمار فكلاهما بمثابة حقن في الدخل الوطني ,وتقوم الفكرة الاساسية لكينز على فكرة المضاعف على اساس انه عند حدوث زيادة مبدئية في الاستثمار او التصدير فان الدخل الوطني سوف يزداد بكمية اكبر من الزيادة في الاستثمار او الصادرات بسبب آلية المضاعف ,وتؤكد النظرية الكينزية على دور الحكومة في توجيه النشاط الاقتصادي ,بحيث تزيد الصادرات لإنعاش السوق الداخلية فالزيادة في الانفاق تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني وهذا ما يسمى بآلية المضاعف ,ولكن هذه الآلية نجدها غير فعالة في حالة البلدان النامية وذلك بسبب ما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الانتاجي الكفء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوى معين الى مستوى آخر اكثر تقدما ,فاثر الصادرات في البلدان النامية يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع وذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في هذه البلدان وسيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ,والذي يتوقف على الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية او تفعيل الطلب .

المطلب الرابع :دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الحديث

منذ السبعينات بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية حيث ارتبطت اساسا بالإضافة التي قدمها **بول كرومان** في ان اتساع الاسواق سيجعل الدول تستفيد من الوفرات الخارجية للحجم ,فالنظرية الحديثة اعتمدت في نموذجها على اساس عنصر انتاجي واحد وهو العمل ,واعتمدت كذلك على فرضيتين الاولى :تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفرات داخلية ناتجة عن تحسن كفاءة الانتاج ,والثانية :سيادة المنافسة الاحتكارية ,وبالتالي فان اتساع السوق امام الشركات المنتجة للسلع المتمايزة او المختلفة يتيح عمل وفرات الحجم ومن ثم ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق تنخفض التكاليف وتزيد الصادرات ونقطة التوازن ترتفع الى مستوى انتاج اعلى بسبب انخفاض سعر السلعة ,وبالتالي ارتفاع الاجر الحقيقي وتستفيد بذلك كل دولة من ارتفاع النمو الاقتصادي بها ,وكما تستفيد الشركات ايضا من وفرات الحجم الديناميكية من خلال تأثير زيادة الانتاج على اكتساب التعلم والخبرة من خلال العمل ,ويؤدي ذلك الى انخفاض التكاليف وزيادة قدرة الدولة على التصدير وبفعل تزايد التجارة الدولية بين فروع الشركة الواحدة عبر حدود الدول وفي السنوات الاخيرة والى غاية الآن بدأ الاهتمام بالعوامل المتحكمة التي تزيد من القدرة التنافسية لبلد معين في التجارة الدولية ,وفي ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات من اجل الرفع من النمو الاقتصادي فقد قام **بورتر**بتحديد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة من اجل زيادة صادراتها ,حيث يرى **بورتر**ان توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات سيعمل على زيادة تنافسيتها في التجارة الدولية وبالتالي زيادة صادراتها ومن ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي[2]

[1] عابد العبدلي ,"تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية (دراسة تحليلية وقياسية)" ,مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر ,السنة التاسعة ,العدد 27 ,المملكة العربية السعودية , 2005 ,ص 8-11

[2] احمد الكواز ,مرجع سابق ,ص 6-7

خلاصة

للتصدير اهمية كبيرة في اقتصاد اي دولة ويعتبرها البعض مجتمعية حيث تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات ,وهو احد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ الى الخارج ,واهم عناصره في التصدير عموما يساعد على ازالة العوائق امام التنمية

لقد اوضح تطور الفكر الاقتصادي ان هناك اجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو واثارها الايجابية على التنمية , وهذا نتيجة اعتبار الصادرات الة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد ,وهذا يدل على اهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خصوصا في الدول النامية ,لأجل هذا سعت العديد من الدول النامية على سياسة تشجيع الصادرات وتنميتها ,وانطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الاولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه عملية تنموية طويلة الاجل

تمهيد

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ,التي تمثل هدف التنمية كمحورا رئيسيا في خططها وسياستها الاقتصادية ,حيث عملت على زيادة الصادرات وتنويعها باعتبارها عنصر مهم في النمو الاقتصادي ,ولمواجهة الانعكاسات السلبية لصادرات النفط في الاسواق العالمية ,ولهذا بذلت الجزائر منذ الانهيارات المتكررة لأسعار البترول مجهودات من اجل ترقية وتنويع صادراتها والاندماج في التجارة الخارجية

حيث سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من **1990** الى غاية **2014** , وهذا بالتطرق الى اهم الاصلاحات التي تبنتها الجزائر من اجل ترقية صادراتها والمشاكل التي تواجهها بالإضافة الى سبل ترقيتها ,واخيرا تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي

المبحث الثالث :واقع الصادرات في الجزائر

اتسمت سياسة التصدير بأهمية كبيرة من طرف الدولة تحسبا لخطر الازمات المالية وانهيار اسعار البترول الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي للبلد ,وعملت الجزائر على تحرير تجارتها الخارجية لدعم هذا التوجه بإصدار عدة قوانين تنظيمية تخص تطوير قطاع التصدير وانشاء عدة مؤسسات تتكفل بهذه العملية .

المطلب الاول :الاصلاحات الاقتصادية المتبعة لترقية الصادرات

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من اهم ما كانت تصبوا اليه الجزائر من الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات ,وقصد بلوغ هذا الهدف تم وضع اطار قانوني ينظم قطاع التصدير يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلا على المستوى المالي والضريبي والجمركي ,ومنح معاملات تفضيلية للمؤسسات التصديرية .

1)التسهيلات المالية :بداية من القانون **90-02** المؤرخ في سبتمبر **1990** الذي ينص في مادته السابعة على ان يسمح للمصدر التصرف في جزء او كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات وتمس ايضا مصدري الخدمات ,ومن جانب اخر تم اقرار التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات[1]

أما في ما يخص البنوك التجارية منح لهذه الاخيرة حرية اكبر في ادارة النقد الاجنبي من حصيلة الصادرات وتم تجسيد اعادة تأهيل التشريعات عبر اصدار الامر **03-04** المؤرخ في **17** جويليةا**2003** المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع ,حيث يكرس مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع الا مر نفسه انه يمكن لكل شخص طبيعي او معنوي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف

فمنذ **1994** اصبح بإمكان المصدرين تسجيل نسبة **50%** من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة ,ومع انشاء سوق صرف ما بين البنوك الذي تتمثل مهمته في تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة الناجمة عن الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية[2]

إضافة الى ذلك تم تقديم الدعم للمصدرين لبعض المواد لاسيما منها التمور ,حيث ان تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين التجارة والفلاحة المتمثل في التكفل ب **80%**من نفقات النقل ومنح **5** دينار لكل **كلغ** كمكافأة لتشجيع الانتاج والتصدير

وبموجب المادة **129** من قانون المالية **1996** انشاء حساب تحت رقم **302– 084** بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات ,غرضه تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في **80%**للمعارض الدولية **80%** لتكاليف النقل ومساعدات في خصوص دراسات الاسواق وتحسين النوعية

2)التسهيلات الضريبية :تعتبر الضرائب عنصر هام في ترقية الصادرات من خلال اعفاء المؤسسات المصدرة من دفع الضرائب كليا او جزئيا ,ومن امثلة عن هذه الاعفاءات :

_ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة :حسب نص المادة **13** من قانون المالية **1996** ,حيث تعتبر كل المبيعات الموجهة الى التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة باستثناء العمليات المتعلقة ببيع الاشياء الفنية

_ الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات :من خلال المادة **12** من قانون المالية **1996** ويتمثل هذا الاعفاء لمدة **5** سنوات بالنسبة للمؤسسات المصدرة للسلع الى الخارج ,اما بالنسبة للخدمات مدة الاعفاء **3** سنوات لفائدة وكالات السياحة والاسفار

---

[1] حمشة عبد الحميد ,"دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالةالجزائر)"رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيثر ,بسكرة ,الجزائر ,2013/2012 ,ص97

[2] كريم النشاشيبي ,"تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق" ,دراسة من صندوق النقد الدولي , 1998 ,ص 112

_ الاعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني :جاء هذا الاعفاء عبر المادة **19** من قانون المالية **1996** باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات اعادة التامين ,كذلك استفاد قطاع السياحة من اعفاء لمدة **3** سنوات يمس فقط رقم الاعمال بالعملة الصعبة وتم تدعيمه بقانون المالية في المادة السادسة لسنة **2006**

3) التسهيلات الجمركية :تشكل الانظمة الجمركية الاقتصادية المنصوص عليها في قانون الجمارك المنبثقة عن اتفاقية كيوتو ,حيث تسمح هذه الانظمة بتخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق اي حق او رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية ,وهو ما يساهم في التقليل من عبء خزينة المؤسسة وينعكس ايجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير[1]

بالإضافة الى انها تسمح مؤقتا باستيراد مستلزمات الانتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير ,وفي هذا الصدد تم انشاء العديد من الانظمة اهمها :

3-1)التصدير المؤقت :حسب نص المادة **195** من قانون المالية فان البضائع المرسلة الى الخارج قصد اعادة تحويلها او عرضها في المعرض حيث يمكن تصديرها بصفة نهائية انطلاقا من الخارج

3-2)نظام القبول المؤقت :عرفته المادة **147** من قانون المالية على انه "النظام الذي يسمح بالقبول في الاقليم الجمركي للبضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي وذلك بقبولها على حالتها او اخضاعها لتحويل او تصنيع"

3-3)نظام المستودعات الجمركية :ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم فيه تخزين البضائع في مجالات تعينها الجمارك لمدة معينة منها ما هي خاصة ,عامة واخرى صناعية

بالإضافة الى الانظمة الجمركية الاقتصادية هناك وسائل اخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات تتمثل في اجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير مثل عمليات الفحص في محل المصدر وازالة تراخيص التصدير ,وكذا الاعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمنتجات اجنبية

4)منح معاملات تفضيلية لمؤسسات التصدير :تتمثل في التدابير التالية

4-1)إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة :بموجب التعليمة رقم **20-94** المؤرخة في **12** ابريل **1994** اعترفت السلطة بحرية الاعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة ,كما نجم عن هذا الاتفاق اعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا التي كانت تميز بين ثلاث انواع من القوائم لكن مع صدور التعليمة رقم **23- 94** الغي هذا التميز واصبحت كافة المنتجات حرة التصدير والاستيراد[2]

4-2)منح اعفاءات جبائية :حيث اعفى قانون المالية لسنة **1996** الصادرات من اداء الرسم على القيمة المضافة ,اما قانون الضرائب نص على منح اعفاء مؤقت لمدة **5**سنوات على الارباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير ,كما تم تمديد الاعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير

4-3)تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية :لجأت السلطات في بداية الامر بهدف تدعيم الصادرات الى اجراء تخفيضات على الحقوق الجمركية ,وفي الخطوة الثانية قامت بتعديل

---

[1]AMROUCH MISSOUM ,les fiabilités douaniers l'exportation symposium national sur les rassures de promotion des exportations ,Alger 29-30 décembre ,1996

[1]بهلول مقران ,"علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 -2005 ,رسالة ماجيستر , غير منشورة ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر , 2001/ 2010 ,ص 65

الانظمة الجمركية وذلك بموجب القانون رقم **10/98** المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز بين نوعين من الانظمة هي :

_ نظام الانشطة الصناعية الموجهة للتصدير

_ نظام اعادة التموين بالإعفاء

4-4)تخفيض اسعار النقل البري والبحري :تم التخفيض حسب الجدول التالي المعد من طرف الشركة الوطنية للملاحة البحرية والشركة الوطنية للنقل البحري

جدول رقم (1-3) :نسب التخفيض لأسعار النقل البحري

نسب التخفيض	مجال التخفيض
50%	من سعر النقل البحري
50%	من المنتجات المخزنة
20%	على المناجم والفضلات الحديدية
50%	على كافة البضائع ذات المنشأ الجزائري

المصدر :بهلول مقران ,مرجع سابق ,ص 66

يجري التسديد بالدينار الجزائري اذا كانت الطريقة المتبعة من نوع **CIF** ,او بالعملة الصعبة اذا تبنت الاطراف المصدر صيغة **FOB**ويقع عبء دفعها على المستورد الاجنبي[1]

5)الاعفاء من ايداع الكفالة :وقد نصت على هذا الاعفاء المادة **104** من قانون المالية **1997** ويمس النشاطات التالية :

_ السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل

_ السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض اعادة التصدير

_ الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة

6)الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير

7)الغاء المرسوم التنفيذي رقم90/94 المؤرخ في 10 ابريل 1994 :والذي يتعلق بالرقابة على المنتجات المخصصة للتصدير ,لكن مع صدور المرسوم التنفيذي **431/97** المؤرخ في **16** نوفمبر **1997** لم يعد مجبر على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي الا اذا كانت محل طلب من المشتري الاجنبي

المطلب الثاني : الهيئات المساعدة في ترقية الصادرات الجزائرية

اعتمدت السلطة تحت تأثير بعض الاعوان الاقتصاديين بأهمية استحداث اطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات يعمل على توفير الدعم والاسناد لقطاع التصدير ,ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات طبقا الى نص المادة **19** من دستور **1996** الذي يمنح للدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية

1)اعادة تنظيم دور وزارة التجارة : حدد المرسوم التنفيذي رقم **207/94** الصادر في **16** جويلية**1994** في مادته **08** كافة المهام التي بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة في مجال التبادلات الخارجية ما يلي[2] :

_ تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الاطراف

[2]عجة الجيلالي ,"التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية" ,دار الخلدونية ,الجزائر , 2007 ,ص265

مرسوم تنفيذي 207/94 ,الصادر بتاريخ 20 جويلية 1994 ,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 47 ,1994 ,ص[2]6

_ المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها
_ تشجيع الصادرات وتوظيف الانتاج الوطني من السلع والخدمات في الاسواق الخارجية
_ المساهمة في انشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية
_ السهر على تحقيق التوازن للميزان التجاري الجزائري
من خلال هذه المهام تلعب وزارة التجارة عدة أدوار في تسيير المبادلات التجارية الخارجية تتمثل في ربط وترقية التجارة الخارجية فبذلك تملك هيئتين ,الاولى الادارة العامة للتجارة الخارجية اما الثانية لها مهام واسعة تحت سلطة الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية

2) الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) :هو عبارة عن مؤسسة ذو شخصية معنوية ذات طابع إداري ,أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم **327/96** المؤرخ في **6** اكتوبر **1996 ,**التي تحدد المادة **04** منه المهام الاساسية لهذا الديوان كالاتي[1] :
_ إصدار وتوزيع كل النشرات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الخارجية لفائدة المؤسسات والادارات
_ المساهمة في تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية
_ رصد وتحليل الاوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل دخول المنتجات الجزائرية الى الاسواق الخارجية والزيادة من حجمها
_ إنشاء وتسيير شبكات معلومات تجارية وبنوك معطيات توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير
_ انجاز الدراسات المستقبلية والتكفل بكل الاعباء الخاصة بدراسة الاسواق الاجنبية
_ تقديم الخدمات والمساعدات التي توجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطهم
_ تطوير وتقييم علاقات التبادل والتعاون مع الهيئات الاجنبية المماثلة التي تمثل طرفا في التجارة الخارجية

3) الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) :انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم **93/96** الصادر بتاريخ **03** مارس **1996** ,وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية تتمثل بعض مهامها حسب المادة **06** في :
_ تنظيم التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والملتقيات التي تهدف الى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها
_ تزويد المستثمرين الجزائريين والاجانب بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها
_ القيام بكل الاعمال التي تهدف الى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها
_ تقديم الاقتراحات التي تسهل عملية التصدير وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الاجنبية
_ التدخل في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري

4) الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) :تأسست الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بموجب الامر رقم **96/06** المؤرخ في **10** جانفي**1996** وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين ,تهدف الى ترقية الصادرات خارج المحروقات وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع

المصدرين على اقتحام الاسواق الدولية ,وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من البنوك ,كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الاجانب مع تزويدهم بالمعلومات الضرورية عن الزبائن والاسواق الاجنبية بصفة دورية لغرض تحسين عمليات التصدير وتفادي وقوع خسائر ,ومن بين الاخطار التي تقوم الشركة بتأمينها :مخاطر تجارية وسياسية ,مخاطر عدم التمويل والكوارث الطبيعية

5) الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) :انشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم **205/96** المؤرخ في **05** جوان **1996** المحدد لكيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم **84/32** المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الابحاث المتعلقة بالأسواق الدولية التي تهدف الى توفير المعلومات اللازمة للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير ,وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة **129** من قانون المالية لسنة **1997** ,حيث اصبح اشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعملية التصدير عن طريق قانون المالية لسنة **2007** ,وتم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري معدل ومتمم

لسنة **2009** الذي يوضح إيرادات ونفقات وطرق دعم الصندوق ,وتم إنشاء ايضا المجلس الوطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة[1]

6) الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين :تم انشاء هذه الجمعية في **10** جوان **2001** من اجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين ,ومن اهم وظائفها المساهمة في تطوير استراتيجية التصدير وايجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي ,وتوفير المساعدات التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين

7) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) :أسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **174/04** المؤرخ في **12** جوان **2004** وضعت تحت تصرف وزارة التجارة وتتكفل ب :

_ المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية

_ تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة

_ إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات

_ مرافقة وتأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في مختلف التظاهرات الاقتصادية

_ مساعدة المتعاملين الاقتصاديين لتطوير عملية الاتصال والاعلام وترقية السياسة الخاصة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير

8) الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX) :هي مؤسسة عمومية اقتصادية منبثقة من تغيير تسمية الديوان الوطني للمعارض وتتمثل مهامها في :

_ تنظيم المعارض العامة والخاصة ذات الطابع الدولي والوطني ,الجهوي والمحلي

_ استغلال وتطوير الهياكل

_ ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة

_ تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على المساهمة في تحديد المنتجات المصدرة من حيث النوعية والكمية

9) تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات : اطلقت الجزائر وفرنسا برنامج مشترك لدعم الصادرات خارج المحروقات **"أوبتيماي كسبورت"** بتاريخ **29** جوان

[1] عجة الجيلالي ,مرجع سابق ,ص 258

2008 ,يرتكز على قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدف هذا البرنامج مساعدة خبراء الوكالة الفرنسية لدعم المؤسسات المتواجدة في الخارج على منح الصادرات الجزائرية مكانة لائقة عبر الاسواق العالمية ,ووضع هذا البرنامج لمدة قصيرة وكانت نهايته في **30** ديسمبر **2010** حيث تم تأهيل **44** مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير في إطار هذا البرنامج[1]

10) المناطق الحرة : تم إنشاء هذه المناطق في اطار قانون ترقية الاستثمار ,حيث يتكفل المستثمرين المقيمين بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة ان لا تتعدى نسبة **12%** من الانتاج[2]

_ كما يلعب بنك الجزائر الخارجي دورا مهما في تمويل الصادرات الجزائرية من خلال تسهيل ومتابعة القروض للمصدرين[3]

_ ورغم استحداث هذه الهيئات التي تهدف الى ترقية الصادرات خارج المحروقات ,الا ان الصادرات خارج المحروقات ما زالت تشهد نس ضعيفة جدا من هيكل الصادرات الاجمالية وهذا نتيجة ضعف الانتاج الوطني وقلة تنافسيته في الاسواق الخارجية والذي أدى الى تبعية متزايدة في مجال الغذاء والتجهيز ,وجهل أغلب المؤسسات باستراتيجية التصدير وصعوبة التخلص من التبعية اتجاه المحروقات والتي فاقت نسبتها اكثر من **97%** من هيكل الصادرات في سنة **2012**

المطلب الثالث : مشاكل الصادرات في الجزائر وسبل ترقيتها

I)مشاكل الصادرات في الجزائر

يعاني قطاع التصدير في الجزائر من مشاكل عديدة وهذا نظرا للخصائص التي يتميز بها هذا القطاع نذكر منها

_ التأرجح وعدم الاستقرار في الحصص التصديرية رغم اهمية قطاع الصادرات والتي تتجاوز مساهمتها في المتوسط **30%** من الناتج المحلي الاجمالي

_ تآكل الميزات النسبية للصادرات الجزائرية والتي تعتمد على صادرات المواد الاولية (المحروقات)

_ غياب الديناميكية في التركيب السلعي للصادرات وتركيز الصادرات على عدد قليل من السلع

_ غياب التخصص العمودي في الصناعات وضعف التجارة داخل نفس الصناعة

_ ضعف عنصر التكنولوجيا كمصدر لتكوين الميزات التنافسية

ومن اهم الاسباب الرئيسية التي تقف وراء عجز المنتجات الوطنية عن منافسة المنتجات الاجنبية في أسواق التصدير العالمية تتمثل في :

_ عدم تنوع القاعدة الصناعية الجزائرية وضعفها وضعف الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لتنمية الصادرات وكذا غياب ثقافة التسويق الدولي لدى المؤسسات الجزائرية

_ عدم توفر المعلومات الكافية لدى المصدرين الجزائريين عن الاسواق الخارجية

_ ضعف النسب المحققة في مجال التصدير والتي لا تكتفي لتمويل نشاطات المؤسسة بالعملة الاجنبية

_ تخصيص مبالغ كبيرة لتمويل الواردات وذلك على حساب القطاعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير

---

[1] نوري منير ,لجلط ابراهيم ,"المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات" ,ملتقى دولي ,جامعة حسيبة بن بوعلي ,شلف 2004 ,ص17

[2] عجة الجيلالي ,مرجع سابق ,ص 258

[3] باكر مصطفى ,"الاساليب الحديثة في تمويل الصادرات" ,المعهد العربي للتخطيط ,العدد 50 ,الكويت ,2006 ,ص 13

_ غياب التنسيق الجيد والفعال بين الوكالات التجارية وغرف التجارة والصناعة عبر العالم من جهة والمصدرين من جهة أخرى حول ايجاد المنافذ والطرق الجيدة الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية الى الاسواق الخارجية وكذا عدم الاعتماد على الاساليب الحديثة لتسويق ومراقبة جودة المنتجات الوطنية

_ اقتصار المؤسسات الجزائرية في بحثها ن الاسواق الخارجية على التظاهرات الاقتصادية كالمعارض الدولية من اجل تسويق منتجاتها[1]

_ تقلبات اسعار الصرف حيث ان التقلبات في اسعار الصرف للعملات من الممكن ان تؤدي الى حدوث مخاطر اقتصادية كبيرة على المشروع ,وذلك سواء على المستوى الكلي كالتسبب المباشر في حدوث التضخم او على المستوى الجزئي كالتسبب في ضياع مكاسب المستثمر في استثماره والتي قد تؤثر على بقائه واستمراريته[2]

_ عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية ,وهذا نتيجة غياب المنافسة بين المؤسسات الجزائرية ,حيث ان السلع الجزائرية هي موجهة للاستهلاك الداخلي في السوق الوطنية بالدرجة الاولى ضمن مقاييس وطنية ,حيث لا تزال المنتجات الوطنية مرتفعة السعر مقارنة ببعض السلع الصينية ,مما سهل لهذه الاخيرة غزو السوق الوطنية وذلك لعدة اسباب منها عدم استفادة المنتجات الوطنية من اقتصاديات الحجم الكبير ,وضعف انتاجية العامل الجزائري مقارنة بالعامل الاجنبي وظهور البطالة وإهدار الطاقات ,وكذا تبعية المنتجات الوطنية الى المواد الاولية المستوردة من الخارج بالعملة الصعبة مما يؤثر على سعر وجودة المنتج ,وكل هذه الاختلالات حالت دون وصول المنتج الوطني الى اسواق التصدير العالمية[3]

_ التداخل في المهام الموكلة للهيئات المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات ,مما ادى الى غياب التنسيق والتضارب في الارقام المقدمة مما ادى الى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الاهداف المسطرة وكذا غياب تنظيم التواجد التجاري في الاسواق الخارجية

_ عدم استقرار المنتجات الوطنية للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم او التغليف ,وذلك بسبب عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا بالإضافة الى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير[4]

II) سبل ترقية الصادرات

يؤدي التصدير الفعال الى خلق المزيد من فرص العمل وتقليص البطالة وتوفير العملات الاجنبية والتشغيل الاقتصادي للموارد المختلفة وتبادل الخبرات الفنية وتوفير التكنولوجيا المتطورة لمراكز الانتاج ,وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع عن طريق ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي ,بالإضافة الى التواجد الثقافي والسلعي في الاسواق الاجنبية وإثبات الذات الوطنية[5]

حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات لتنمية قطاع الصادرات :

*السياسات الصناعية والتجارية التقليدية : منها سياسات الدعم والاعانات ,وتتمثل اهم اشكال الدعم في الدعم المالي المباشر ومنح الامتيازات والاعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التصدير

---

[1] براق محمد ,عبيلة محمد ,"دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي" ,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ,العدد 04 ,جامعة الشلف ,2006 ,ص131

[2] PIEDELIEVRE S ,Instruments de crédit et paiement ,2 édition ,édition Dalloz ,Paris ,France ,2001 ,P 62

[3] براق محمد ,عبيلة محمد ,مرجع سابق ,ص126

[2] سدي علي ,حطاب مراد ,"تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل" ,مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثاني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين رهانات الاصلاحات وتحديات الاقتصاد العالمي ,يومي 16و17 فيفري 2009 ,جامعة تيارت ,الجزائر

[5] فريد النجار ,مرجع سابق ,ص 54

والاعانات الخاصة كتقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة مخفضة وتعديل سعر الصرف للمصدر ,وبالرغم من اهمية هذه السياسات في دعم وتنمية صادرات العديد من الدول الا ان استخدامها تقلص تدريجيا في الوقت الحالي وذلك نتيجة انضمام العديد من الدول الى المنظمة العالمية للتجارة والجهود العالمية الرامية لتحرير التجارة الخارجية للدول ,بالإضافة الى ان سياسات تنمية الصادرات تحتاج الى تهيئة بيئة نموذجية تتطلب تشكيل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية والتشغيلية ومنظومة ادارية كفأة نضمن تشخيص وايجاد الحلول للعقبات التي تواجه المصدر وبشكل فوري ,وكذا السياسات الجمركية واشهرها :نظام الدروباك ويتمثل في نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات انتاج السلعة المصدرة بعد التصدير ,ونظام السماح المؤقت او الاعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات انتاج السلع المصدرة ,وكذا نظام الايداع ويقصد به ايقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة وانشاء المناطق الحرة التي تهدف الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية

*وهناك السياسات التوجيهية : وتتمثل هذه السياسات في الاصلاحات والبرامج التي تهدف الى خلق البيئة الملائمة لتنمية قطاع الصادرات ,حيث يتأسس مفهوم السياسة التوجيهية في الدور المهم الذي يمكن ان تلعبه الدولة في تكوين التقنية وتدريب المهارات ,وفي توفير مناخ وطني تنافسي وتهيئة بيئة اعمال ملائمة للمستثمرين الوطنيين والاجانب ,والتي تعمل على تحفيز نقل التقنيات واساليب الانتاج والتنظيم الحديث وعادة ما يسبق تنفيذ مثل هذه السياسات اختيار قطاعات محورية رئيسية يتم التركيز عليها في تطوير القدرات التنافسية لقطاع الصادرات ,حيث تتميز هذه القطاعات بمرونات الدخل المرتفعة والقيمة المضاعفة العالية وعدم التأثر بالمنافسة الدولية ,بالإضافة الى ارتفاع مستوى التعليم والتكوين وإمكانية رفع الانتاجية والتشابك الاقتصادي مع بقية الاقتصاد ,ودفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية كما بينته تجارب العديد من الدول يأتي اساسا من خلال عمليات اعادة هيكلة وتحديث الصناعة بشكل يخدم تنافسية صادرات هذه القطاعات بما يكفل زيادة الكفاءة الانتاجية وتدريب العاملين واعادة توزيع العمل وتنظيم العمليات الانتاجية[1]

*وهناك السياسات الاستراتيجية : حيث تستخدم السياسات التجارية والصناعية استراتيجيا في الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات من تخفيضات ضريبية وإئتمانية وضمانات مصرفية وخدمات دعم بمعايير الانجاز في جانب الصادرات من حيث النوعية ,الحصص السوقية ,المحتوى للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات وهذا في اطار الهامش المسموح به في بنود الاتفاقيات التجارية الدولية بما فيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ,ولقد اتفق معظم الخبراء على مجموعة من السياسات والبرامج التي من شانها ان تدفع معدلات نمو الصادرات في قطاعات الصناعة والخدمات نعرض منها ما يلي :

_ بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري :لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري لابد من انشاء إدارة وطنية تعمل بصورة متكاملة على ازالة الاختناقات ونقاط التعثر بدءا من مرحلة الانتاج الى تقديم المنتج الى السوق العالمي ووصوله الى المستهلك النهائي في هذه الاسواق ,مرورا بمراحل التجهيز

[1] باكر مصطفى ,مرجع سابق ,ص 4-7

والتعبئة والتغليف والنقل وما يصاحبها من خدمات التمويل والتأمين والاجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول الى منافذ التوزيع

_ سياسات تحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار : ان رفع جودة المنتجات المصدرة من اهم العوامل التي تتيح نفاذها للأسواق الخارجية ,بالإضافة الى الدور الهام الذي يلعبه مناخ الاستثمار السائد في الدولة تأثيره على أداء الصادرات ,ولا يتم ذلك الا بإقامة شبكات الانتاج للتصدير وتعني ربط الشركات المتميزة العاملة في بعض الصناعات وتقديم الدعم لها وتأهيلها وضمان إمدادها بالمواد الخام والطاقة وتكاليف النقل وتشجيعها على التطوير والابتكار بغرض التصدير عن طريق إنشاء معاهد متخصصة تهتم بالبحث والتطوير ,وتطبيق الاساليب التكنولوجية الحديثة وخلق مناخ ملائم للتوجه التصديري دور قطاعات الدولة من حيث التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية لجذب الخبرات والمهارات اللازمة لصناعة التصدير ,وتفعيل دور المؤسسات والجامعات العلمية ,من خلال نقل الاختراعات الجديدة ووضعها حيز التنفيذ على مستوى الشركات في مجالات الانتاج المختلفة وخلق الوحدات القادرة على نقل المعلومات بأكثر الطرق فاعلية

_ التمويل والائتمان للصادرات :تتمثل أهم السياسات التي تتبعها الدول لتنمية صادراتها في توفير التمويل والائتمان كأحد الشروط الاساسية لنجاح التوجه التصديري ,وذلك من خلال عدة آليات منها قروض ميسرة للمصدرين من قروض متوسطة وطويلة الاجل ,ومنح الائتمان للمشتري الاجنبي من خلال بنك او جهة تمويل في البلد المصدر ,وتأسيس برامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة مثل إشهار الإفلاس للمشتري او المخاطر السياسية كالحروب في الدولة التي يتم التصدير اليها ,وقد حققت هذه السياسة نجاح كبير في العديد من الدول التي انتهجتها

_ التسويق والترويج :يعتبر التسويق الخارجي للمنتجات المصدرة في ظل المنافسة الدولية في الاسواق الخارجية من اهم معوقات تنمية الصادرات لأي ,وبالتالي يجب ان يتولى تنفيذ حملات التسويق الخارجي للصادرات رجال ذو خبرة في القطاعات الفردية ,كما يمكن الاستعانة بشركات متخصصة للقيام بهذا الدور من السياسات التي اتبعتها الدول لتنمية صادراتها وهي الترويج لمنتجاتها المحلية في الأسواق الدولية عن طريق انشاء المكاتب التجارية والمعارض الدائمة او المؤقتة ,وتشجيع الشركات المحلية على إقامة مكاتب تجارية لها بالخارج من اجل الترويج لمنتجاتها وانشاء صناديق للتسويق الخارجي للمصدرين مثل إقامة معارض والدعاية خارج البلد وغيرها ,وكذلك إمداد المصدرين بمعلومات عن ظروف الأسواق الخارجية عن طريق وزارة الخارجية بواسطة بناء قاعدة رقمية وطنية للمشروعات التصديرية يتم التعامل بها لدى جميع الجهات وإتاحة جميع المعلومات الخاصة بفرص التصدير امام المصدرين واعتماد علامات تجارية للترويج لمنتجاتها لدولة بعينها التي تؤدي الى زيادة ثقة المستهلكين و الموردين في جودة المنتجات المصدرة وزيادة قدرة هذه المنتجات على المنافسة في الأسواق الخارجية[1]

_ دور قطاع خدمات النقل في تنمية الصادرات :حتى نتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم الرواج للصادرات ,يتوجب على شبكات النقل بكافة فروعها تقديم خدمات بأسعار تنافسية

---

[1] عبد الحميد رضوان ,"سياسات تنمية الصادرات" ,العدد الاول من سلسلة تجارب في مجال التصدير ,الامارات العربية المتحدة ,2009 ,ص4- 10

ومستويات عالية الجودة ,وذلك عن طريق توسيع دور القطاع الخاص في الموانئ البحرية وخدماتها وتعظيمه وتشجيع استثماراته ومنحه كافة التسهيلات ورفع كفاءة خدمات الموانئ وزيادة قدرتها التنافسية إقليميا وعالميا عن طريق إعطاء الشركات العاملة في هذا النشاط مرونة اكبر في التسعير ,وكذلك تحديث وتدعيم البنية الاساسية للموانئ لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تطوير سياسات التسويق لجذب المزيد من العملاء والمستثمرين اما فيما يخص النقل الجوي فيجب منح حوافز لشركات النقل الجوي لتوفير الفراغات لكافية للشحن وتشجيع القطاع الخاص للدخول لهذا الميدان والعمل على ازالة القيود وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المشحونة جوا ,فتخفيض تكاليف النقل يؤدي الى زيادة ارباح الشركة وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير وعلى المنافسة الخارجية ,وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التصديرية دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي ,حيث ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة لها دور كبير في دفع عجلة النمو الى الامام وخلق مناصب الشغل ,ويعود هذا الى وزنها الثقيل والى الخصوصيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات فسهولة انشائها وحجمها الصغير يجعلها اكثر مرونة بالتالي اسهل تسيير ,اما بالنسبة للجزائر فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تولى له الاهمية الا في السنوات الاخيرة والاعتراف بان هذه المنشآت بإمكانها الاسهام في تحقيق التنمية المرجوة للاقتصاد الوطني ,وذلك من خلال عدة قنوات رئيسية منها المساهمة في تنويع مصادر الدخل وذلك من خلال انتاج السلع البديلة للواردات بالإضافة الى امكانية توسيع الانشطة التصديرية لهذه المنشآت ,المساهمة في خلق فرص الشغل للمواطنين ,تكامل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المنشآت الكبيرة ,فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تسطيع ان توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشاريع الكبرى ,وبالتالي المساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وامكانية تأثير المنشآت الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية ,وذلك من خلال المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتعبئة وتوظيف المدخرات الوطنية ودعم القيمة المضافة وزيادة حجم الاستثمارات المحلية ,فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية ,وبالتالي زيادة الصادرات وخفض الواردات والذي الى تحسين الميزان التجاري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[1]

[1] بن عاتق حنان ,بن عاتق عمر ,"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر" ,مجلة السياسات الاقتصاديةالعدد 02 ,جامعة ابي بكر بلقايدبتلمسان ,مطبعة صبحي متليلي ,غرداية ,2009 ,ص84

المبحث الثاني : أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وكذا بالناتج المحلي الاجمالي باعتباره احد اهم المقاييس التي تعبر عن النمو الاقتصادي ,حيث ان زيادة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات الموجهة لترقيتها وتنويعها ,بالإضافة الى معرفة درجة انفتاح الاقتصاد الوطني

المطلب الاول : تطور قيمة الصادرات للفترة (1990-2014)

شهدت الصادرات الجزائرية تطور ملحوظ من سنة **1990** الى **2014** ,يظهر ذلك من خلال إبراز هذا التحسن خلال مرحلتين الاولى من**1990**الى**2000** ,اما الثانية من**2001**الى**2014** .

1)المرحلة الاولى (1990-2000)

تشكلت الصادرات الاجمالية خلال هذه المرحلة من المحروقات حيث فاقت نسبة **79%** كما هو موضح في الجدول الاتي :

جدول رقم(III-2) :تطور الصادرات في الفترة 1990-2000 الوحدة :مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10934	%96.73	369	%3.27	11303	%100
1991	11850	%97.93	250	%2.07	12100	%100
1992	10516	%97.04	321	%2.96	10837	%100
1993	9374	%92.88	480.03	%7.12	10093	%100
1994	8144	%96.48	297.42	%3.52	8441.42	%100
1995	9008	%96.21	355	%3.79	9363	%100
1996	10303.27	%92.92	784.79	%7.08	11088.06	%100
1997	13100.8	%97.11	398.98	%2.89	13490.78	%100
1998	9360.41	%96.94	294.99	%3.06	9655.4	%100
1999	10924.5	%96.83	357.2	%3.17	11281.7	%100
2000	18947	%96.82	623	%3.18	19570	%100

المصدر :إحصائيات التجارة الخارجية من 1990الى 2000 ,WWW.douane.gov.dz, تاريخ الاطلاع 2017/12/01

ان الملاحظ من خلال احصائيات الجدول رقم(-2III) ان الصادرات الجزائرية تتشكل في اغلب السنوات من المحروقات ,حيث تسجل نسب عالية تتراوح ما بين 93% و98% ,اما الصادرات الاخرى خارج المحروقات فتبقى ضئيلة فهي لم تتعدى 4% باستثناء السنتين 1993 و1996 حيث تجاوزت 7% كانت موجهة خصوصا الى روسيا في اطار تسديد الديون ,وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم(III-4) :رسم بياني لتطور الصادرات خلال الفترة 1990-2000

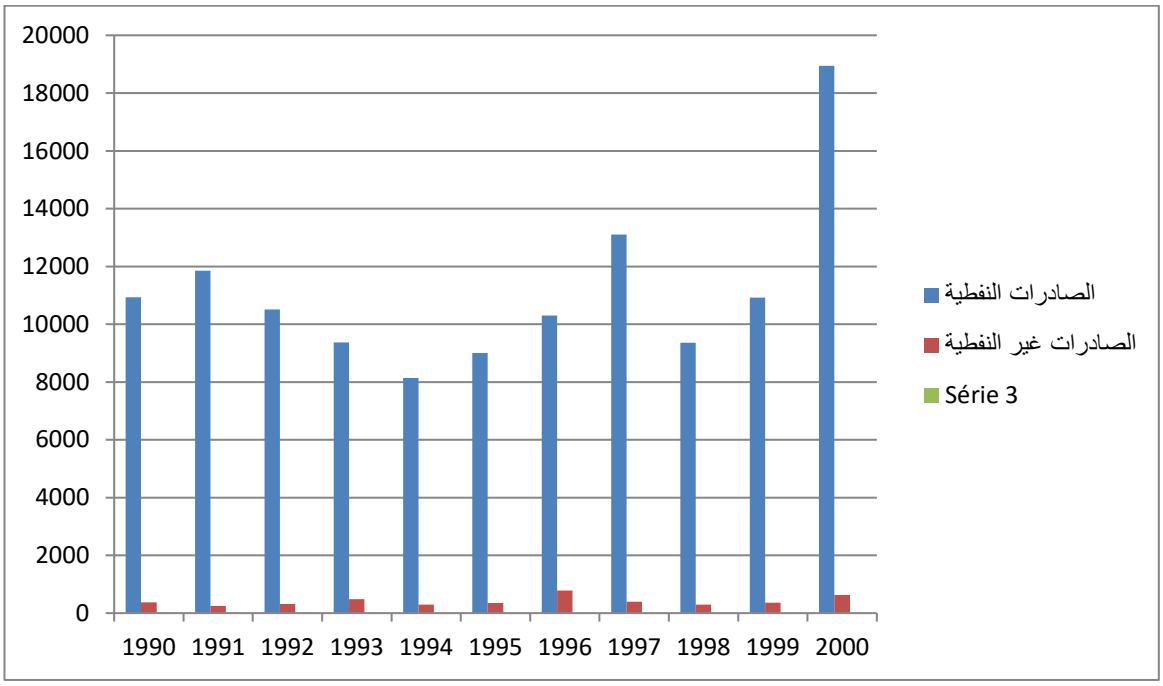

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2 وباستعمال برنامج اكسل

2) المرحلة الثانية (2001-2014)

في هذه المرحلة حققت الصادرات ارتفاعا متزايدا من سنة الى اخرى ,ولم تعرف الانخفاض الى نادرا الا انه رغم المجهودات المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر لتنمية الصادرات ,فان الصادرات غير النفطية لم تتجاوز معدل 4% كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم(III-3) :تطور الصادرات من 2001 الى 2014 الوحدة :مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%

2001	18484	%96.43	684	%3.57	19168	%100
2002	18820	%96.25	734	%3.75	19554	%100
2003	23800	%97.29	664	%2.71	24464	%100
2004	30980	%97.52	788	%2.48	31768	%100
2005	44989	%97.80	1012	%2.20	64001	%100
2006	53433	%97.84	1180	%2.16	54613	%100
2007	58206	%97.79	1312	%2.21	59518	%100
2008	79298	%97.61	1940	%2.39	81238	%100
2009	44124	%97.63	1070	%2.27	45194	%100
2010	45530	%97.76	1040	%2.24	46570	%100
2011	71660	%98.31	1230	%1.69	72890	%100
2012	70580	%98.39	1150	%1.61	71730	%100
2013	63330	%98.29	1100	%1.71	64430	%100
2014	61146	%96.82	1810	%3.18	62956	%100

المصدر :إحصائيات التجارة الخارجية لفترة 2001 الى 2014 ,www.douane.gov.dz ,تاريخ الاطلاع 2017/12/01

بعد استقراء نتائج الجدول رقم **(3-III)** نلاحظ ان الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2001 الى 2014 لازالت مشكلة من الصادرات النفطية ,حيث بلغت نسبة 98% في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات تسجل نسب ضئيلة لا تتعدى 4% ,وهذا راجع الى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية في الاسواق الدولية وعدم قدرة منتجاتها على المنافسة مع المنتجات الاجنبية ,إضافة الى القيود التجارية من بعض الدول على غرار الاتحاد الاوربي ,والرسم البياني التالي يبين حصيلة تطور الصادرات النفطية وغير النفطية للجزائر خلال الفترة من 2001 الى2014

الشكل رقم (5-III) :رسم بياني لتطور الصادرات خلال الفترة 2001- 2014

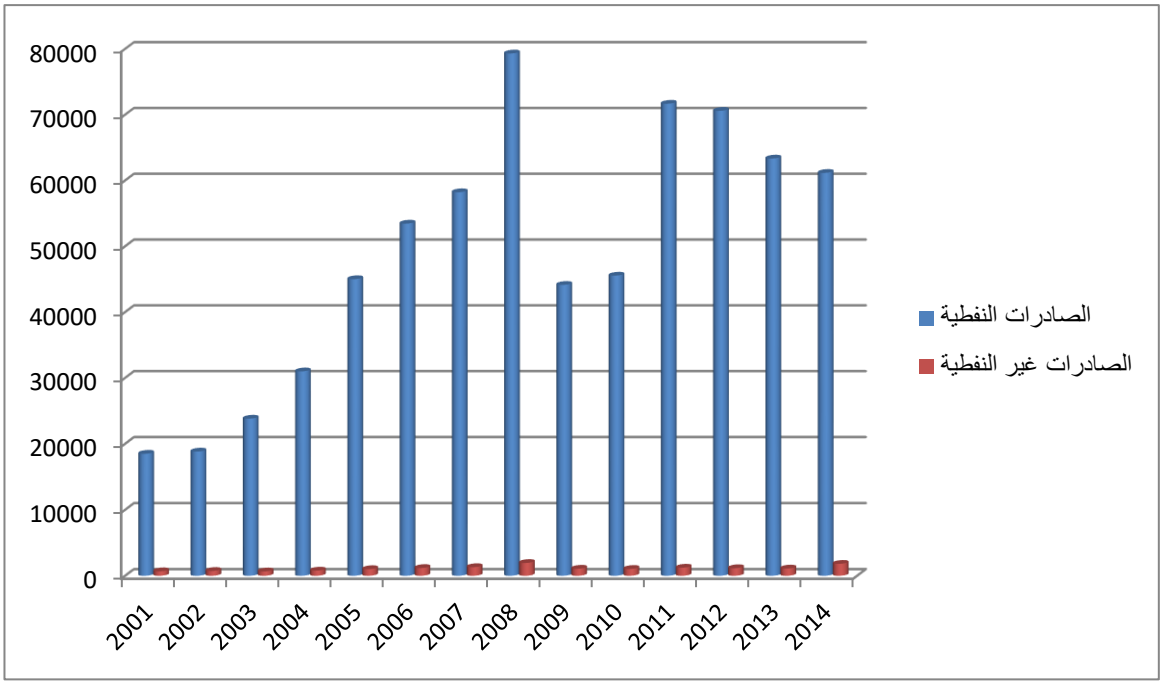

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات على الجدول (III-3) باستعمال برنامج اكسل

نلاحظ من خلال الرسم البياني (III-3) ان نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 3% ,حيث سجلت قيمة 684 مليون دولار سنة 2001 ثم تطورت لتصل الى 3.75% سنة 2002 الا انه بعد هذه السنة بدأت في الانخفاض ,عكس الصادرات النفطية التي وصلت نسبتها الى 98% سنة2011 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة من 2003 الى 2013 لتعود صادرات البترول الى الانخفاض سنة 2014 بسبب بداية انخفاض اسعاره وقلة الطلب عليه في الاسواق العالمية

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة 1990- 2014

ترتبط الجزائر مع العالم الخارجي وفق معاملات ذات الطابع اقتصادي ,الهدف من ذلك معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة او تكتل اقتصادي واحد في تسويق المنتجات الجزائرية نحو الاسواق الخارجية ,وتكمن الفائدة التسويقية من دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات هو اجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرص سوقية من حيث التقارب الجغرافي والثقافي

فالتقارب الجغرافي يمكن المؤسسات الجزائري من التصدير الى دول قريبة تستفيد بذلك من وفرات في تكاليف المواد المصدرة مما يرفع من تنافسيتها

اما التقارب الثقافي فهو يتعلق بوحدة الدين ,اللغة ,العادات الاستهلاكية ,الاذواق ,السلوك الشرائي ...الخ فهو امر يدفع المؤسسات الجزائرية الى تنميط منتجاتها عوض اللجوء الى التكييف المحلي الذي يحد من فاعلية المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها في تكييف منتجاتها على حسب احتياج وطلب كل سوق

ولدراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في شقه المتعلق بالتصدير سنتطرق الى اهم الدول التي تستورد من الجزائر

1)أهم الدول المتعاملة مع الجزائر لسنة 2014

اهم الدول التي تتعامل مع الجزائر في اطار التصدير لسنة 2014 تظهر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (III-4) :العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014 الوحدة : مليون دولار

البلدان	القيمة	النسبة
اسبانيا	9713	%15.43
ايطاليا	8369	%13.29
بريطانيا	5482	%8.71
فرنسا	6744	%10.71
الولايات المتحدة الامريكية	4691	%7.45
هولندا	5080	%8.07
كندا	1547	%2.46
برازيل	2709	%4.30
تركيا	2905	%4.61
الصين	1817	%2.89
بلجيكا	2155	%3.42
تونس	1584	%2.52
برتغال	1635	%2.60
المغرب	1381	%2.19
اليابان	1257	%2

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ONS تاريخ الاطلاع 2017/12/01

الشكل رقم(III- 6) :تمثيل بياني لاهم العملاء الرئيسيين لدى الجزائر سنة 2014

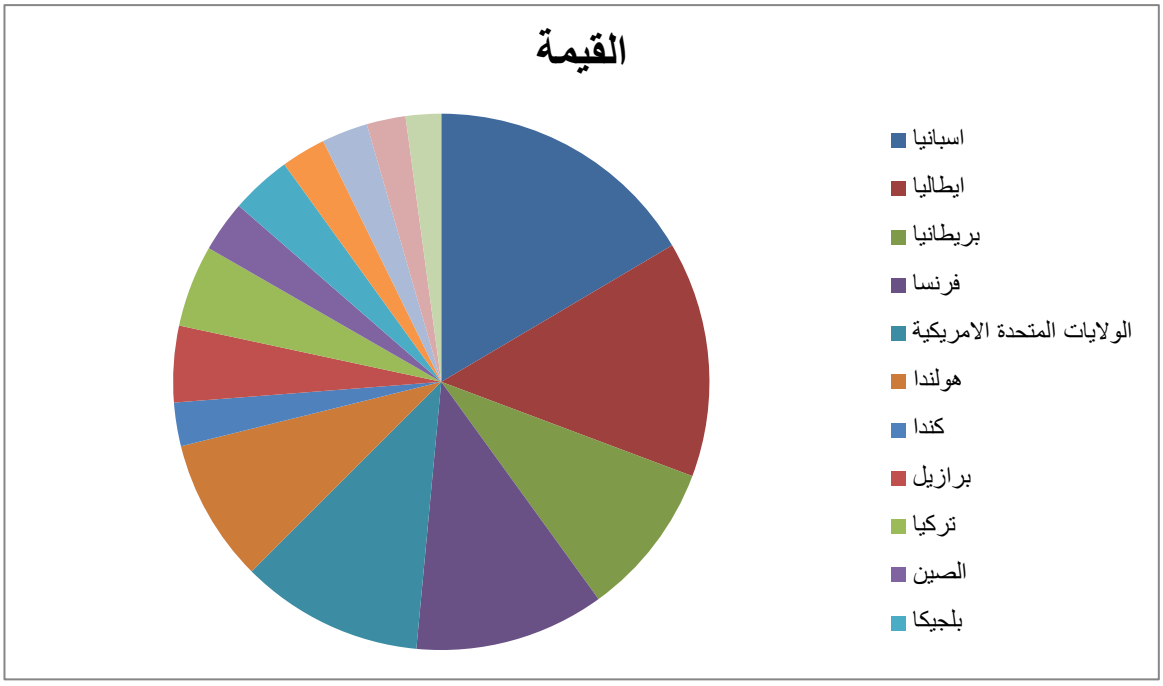

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الجدول (III- 4) باستعمال برنامج اكسل

من خلال معطيات كل من الجدول رقم (III- 4) والشكل البياني رقم (III- 6) نلاحظ ان اكبر متعامل تجاري للجزائر في مجال التصدير هي اسبانيا ,إذ صدرت لها ما قيمته 9713 مليون دولار من اجمالي الصادرات ثم تليها ايطاليا ب 8369 مليون دولار ,ثم فرنسا ب 6744 مليون دولار ,وهذا ما يوضح اكثر اهمية الاتحاد الاوربي ,اما في المرتبة الرابعة نجد كل من ايطاليا وهولندا على التوالي ثم تليهم الولايات المتحدة الامريكية اما باقي الصادرات فإنها تتوزع بنسب متفاوتة على باقي الدول مثل كندا ب1547 مليون دولار ,تونس ب 1584 مليون دولار وبلجيكا ب 2155 مليون دولار .....الخ

2)التوزيع الاقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(1990- 2014)

سنتطرق من خلال الجدولين الآتيين الى توزيع الصادرات الجزائرية حسب الاقليم كالتالي :

الجدول رقم(III- 5) :التوزيع الإقليمي للصادرات خلال الفترة 1990- 2014 الوحدة :مليون دولار

البيان / السنوات	الاتحاد الاوربي		منظمة التعاون الاقتصادي		باقي دول أوربا		أمريكا الجنوبية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	7543	66.73	2733	24.17	311	2.75	231	2.04
1991	8656	71.54	2593	21.43	214	1.77	286	2.36
1992	7890	72.80	1942	17.92	220	2.03	377	3.48
1993	6956	68.93	1932	19.14	240	2.38	520	5.15
1994	5734	68.75	1867	22.38	140	1.67	226	2.70
1995	6638	64.82	2521	24.62	325	3.17	299	2.92
1996	8059	60.25	3376	25.24	740	5.53	734	5.48
1997	8663	62.37	3702	26.65	150	1.08	897	6.45
1998	6643	65.04	2538	24.85	109	1.06	726	7.10
1999	8058	64.35	3095	24.71	78	0.62	1003	7.21
2000	13792	62.60	5825	26.44	181	0.82	1672	7.59
2001	12344	64.52	4549	23.77	87	0.45	1037	5.42
2002	12100	64.27	4602	24.44	130	0.69	951	5.05
2003	14503	58.92	7631	31	123	0.50	1220	4.95
2004	7396	54.22	11054	34.45	91	0.28	1902	5.92
2005	25593	55.56	14963	32.48	15	0.03	3124	6.78
2006	28750	52.64	20546	37.62	7	0.01	2398	4.39
2007	29027	48.77	22785	38.28	21	0.03	2326	3.90
2008	41268	52.04	28608	36.08	10	0.01	2874	3.62
2009	23186	51.30	15326	33.91	7	0.02	1841	4.07
2010	28009	49.09	20278	35.54	10	0.02	2620	4.59
2011	37307	50.77	24059	32.74	102	0.014	4270	5.81
2012	39797	55.38	20029	27.87	36	0.05	4228	5.88
2013	42773	64.89	12202	18.51	51	0.08	2965	4.50
2014	40520	64.36	10482	16.65	49	0.08	3005	4.77

المصدر :احصائيات التجارة الخارجية ,WWW.douane.gov.dz ,تاريخ الاطلاع 2017/04/01

الجدول رقم(III- 6) :التوزيع الاقليمي للصادرات خلال الفترة 1990- 2014 الوحدة :مليون دولار

البيان / السنوات	آسيا		البلدان العربية		بلدان المغرب العربي		باقي دول افريقيا	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	185	1.63	29	0.25	265	2.34	7	0.06

0.15	18	1.58	192	0.27	33	0.89	108	1991
0.11	12	2.09	227	0.01	2	1.55	168	1992
0.11	11	1.70	172	0.15	15	2.43	245	1993
0.20	17	2.77	231	0.08	7	1.41	118	1994
0.17	18	2.20	226	0.17	18	1.90	195	1995
0.09	13	1.87	251	0.12	16	1.4	186	1996
0.10	14	1.54	215	0.15	21	1.63	227	1997
0.05	5	1.33	136	0.21	22	0.33	34	1998
0.28	36	1.01	127	0.63	80	1.15	145	1999
0.19	42	1.15	254	0.25	55	0.95	210	2000
0.13	26	1.43	275	1.64	315	2.48	476	2001
0.26	50	1.32	250	1.31	248	2.42	456	2002
0.05	13	1.05	260	1.28	315	2.06	507	2003
0.08	26	1.06	407	1.62	521	2.13	686	2004
0.10	49	0.9	418	1.34	621	2.64	1218	2005
0.02	14	0.94	515	1.08	591	3.28	1792	2006
1.18	701	1.16	695	1.25	764	5.31	3162	2007
0.16	365	2.04	1616	1	793	4.75	3764	2008
0.21	93	1.90	857	1.25	564	7.35	3320	2009
0.14	79	2.25	1281	1.22	694	7.15	4082	2010
0.20	146	2.16	1586	1.10	810	7.03	5168	2011
0.09	62	2.88	2073	1.33	958	6.52	4683	2012
0.10	67	4.17	2749	1.32	869	6.43	4241	2013
0.13	80	5.16	3248	1.15	721	7.71	4851	2014

المصدر : احصائيات الجارة الخارجية ,WWW.douane.gov.dz ,تاريخ الاطلاع 2017/04/01

نلاحظ من خلال الجدولين رقم(III- 5) و(III- 6) السابقين ان نسب توزيع الصادرات الجزائرية على مختلف الاقاليم الجغرافية يختلف من منطقة الى اخرى ,هذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (III- 7) :التمثيل البياني للتوزيع الاقليمي لصادرات الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

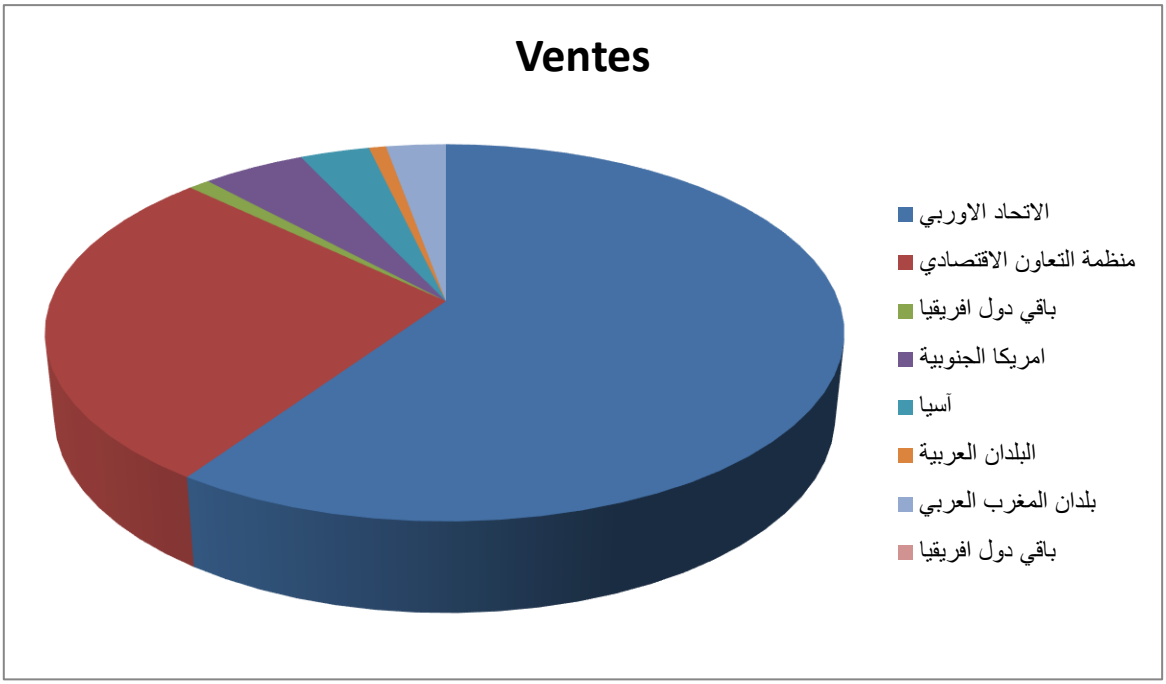

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين السابقين وباستعمال برنامج اكسل

من خلال الشكل البياني رقم(III- 7) يتبين لنا ان دول الاتحاد الاوربي ومنظمة التعاون الاقتصادي يمثلان اهم منفذ للصادرات الجزائرية ,حيث تشكل نسب عالية من اجمالي الصادرات خلال الفترة 1990 – 2014وقد سجل الاتحاد الاوربي اعلى نسبة سنة 1992 ب 72.80% اما ادنى نسبة سجلتها سنة 2007 ب 48.77% ,وفي ما يخص دول منظمة التعاون الاقتصادي فقد سجلت اعلى نسبة سنة2007 ب 38.28% في حين ادنى نسبة كانت سنة 1992 ب 17.92% ,ويرجع سبب ارتفاع نسبة الصادرات لدول الاتحاد الاوربي ومنظمة التعاون الاقتصادي الى القرب الجغرافي ,حيث سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة ومن جهة اخرى ارتباط الجزائر مع هذه الدول في اطار اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف ,بينما درجة استيعاب الاقاليم الاخرى (باقي الدول الاوربية ,امريكا الجنوبية ,آسيا ,البلدان العربية ,دول المغرب العربي ,باقي الدول الافريقية) لم تتجاوز نسبة 10% لاسيما الدول العربية والدول الافريقية التي لم تتجاوز 4% من اجمالي الصادرات رغم سلسلة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف التي ابرمتها الزائر مع الدول من جهة والقرب الجغرافي والقواسم المشتركة التي تجمع بيت البلدان من جهة اخرى ,والسبب يرجع الى عدة عوامل تتمثل في تشابه المنتجات المصدرة من هذه الدول ,والحواجز الجمركية القائمة خاصة دول المغرب العربي التي تحد من قيام المبادلات التجارية ,بالإضافة الى التسهيلات المغرية التي تقدمها الدول الاوربية الى اسواق هذه البلدان

عرفت الصادرات الجزائرية للبلدان العربية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 الى 2014 حيث انتقلت من 55 مليون دولار سنة 2000 من اجمالي الصادرات الى 958 مليون دولار سنة 2012 ,ويعود ذلك الى جهود الدول العربية في تطوير التجارة العربية ,بينما عرفت الصادرات تجاه بلدان المغرب العربي تذبذبا خلال 1990 الى1999 حيث انخفضت من 265

مليون دولار سنة 1990 وذلك بسبب الحواجز الجمركية المفروضة لتعاود الارتفاع خلال الفترة 2000 الى 2014 ,حيث انتقلت من254 مليون دولار سنة 2000 الى 3245 مليون دولار سنة 2014 من اجمالي الصادرات الا انها تبقى بعيدة عن طموحات دول المغرب العربي نظرا لما تحتويه من امكانيات لتطوير مبادلاتها التجارية في اطار اتحاد المغرب العربي ,اما الصادرات الجزائرية الى باقي دول افريقيا فنسبتها تبقى متدنية جدا حيث عرفت اعلى قيمة لها سنة 2007 ب 701 مليون دولار وهو ما يمثل 1.18% من اجمالي الصادرات

ثم تأتي دول امريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة من نفاذ الصادرات الجزائرية مسجلة بنسبة 4.88% من اجمالي الصادرات خلال الفترة 1990 الى 2014 حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2005 ب 3124 مليون دولار بينما ادنى قيمة سجلت سنة 1990 ب 231 مليون دولار

اما بالنسبة لدول اسيا فإنها تأتي في المرتبة الرابعة حيث عرفت نموا ملحوظا خلال الفترة 1990 الى 2014 منتقلة من185 مليون دولار سنة 1990 الى 4851 مليون دولار سنة 2014 وهذا بسبب زيادة الطلب الآسيوي على المنتجات البترولية

المطلب الثالث : تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي

في هذا المطلب نركز على علاقة الصادرات بمعدل النمو خلال الفترة المذكورة ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

1) علاقة الصادرات بمعدل النمو للفترة (1990- 2014)

من خلال الجدول الاتي يمكننا معرفة العلاقة بين الصادرات ومعدل النمو من خلال تطبيق المعادلة التالية :

معدل النمو = (صادرات السنة الحالية _ صادرات السنة السابقة)/صادرات سنة الاساس*100

الجدول رقم(III- 7) : معدل النمو السنوي للصادرات (1990- 2014) الوحدة :%

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات	السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات

2%	24464	2003	33.69%	11303	1990
23%	31768	2004	6.59%	12100	1991
30.94%	46001	2005	-11.64%	10837	1992
15.77%	54613	2006	-3.37%	10093	1993
8.24%	59518	2007	-19.56%	8441.42	1994
26.74%	81238	2008	9.84%	9363	1995
-79.75%	45194	2009	15.56%	11088.06	1996
2.95%	46570	2010	17.81%	13490.78	1997
36.11%	72890	2011	-39.72%	9655.4	1998
-1.62%	71730	2012	14.41%	11281.7	1999
-11.33%	64430	2013	42.35%	19570	2000
-2.34%	62956	2014	-2.09%	19168	2001
			1.97%	19554	2002

المصدر :احصائيات التجارة الخارجية للفترة 1990- 2014

من البيانات المدرجة في الجدول رقم(III- 7) والتي تبين نسبة الصادرات للفترة تحت الدراسة ,يتضح ان قيمة الصادرات الجزائرية يغلب عليها طابع التذبذب من سنة الى اخرى ,حيث شهدت الاعوام 1992- 1993- 1994 اضطرابا في أدائها وهذا راجع للمرحلة الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري اي الفترة التي تعاقدت فيها الجزائر مع صندوق النقد الدولي من جهة ,ومن جهة اخرى بداية التحرير الجزئي للتجارة الخارجية في حين بدأ نمو الصادرات في تحسن مستمر بداية من 1999 وهي مرحلة التحرير الكلي ليبقى يسجل نسب نمو لا بأس بها الى غاية 2008 ليعاود الانخفاض في سنة 2009 بسبب الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي ادت الى قلة الطلب العالمي على البترول ,وفي سنة 2011 سجلت الصادرات نسبة نمو عالية قدرت ب 36.11% ,وابتداءا من سنة 2012 تراجع نمو الصادرات وهذا بسبب الظروف الاقتصادية الدولية

2)علاقة الصادرات بالناتج المحلي الاجمالي للفترة (1990- 2014)

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي احد الطرق لقياس حجم اقتصاد دولة ما ,فهو يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا خلال فترة زمنية ,وبالتالي يعتبر أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي

الجدول رقم(III- 8) :نسبة مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي الوحدة %:

السنوات	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي
1990	%25.86	2003	%40.35
1991	%31.03	2004	%42.34
1992	%27.10	2005	%44.58

%46.67	2006	%23.83	1993
%44.56	2007	%25.43	1994
%46.38	2008	%28.58	1995
%32.39	2009	%32.82	1996
%35.39	2010	%33.66	1997
%37.10	2011	%24.09	1998
%35.17	2012	%29.75	1999
%30.19	2013	%44.80	2000
%28.45	2014	%39.11	2001
		%37.13	2002

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ,تاريخ الاطلاع 2017/04/01

الشكل رقم (III-8) :التمثيل البياني مساهمة الصادرات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي

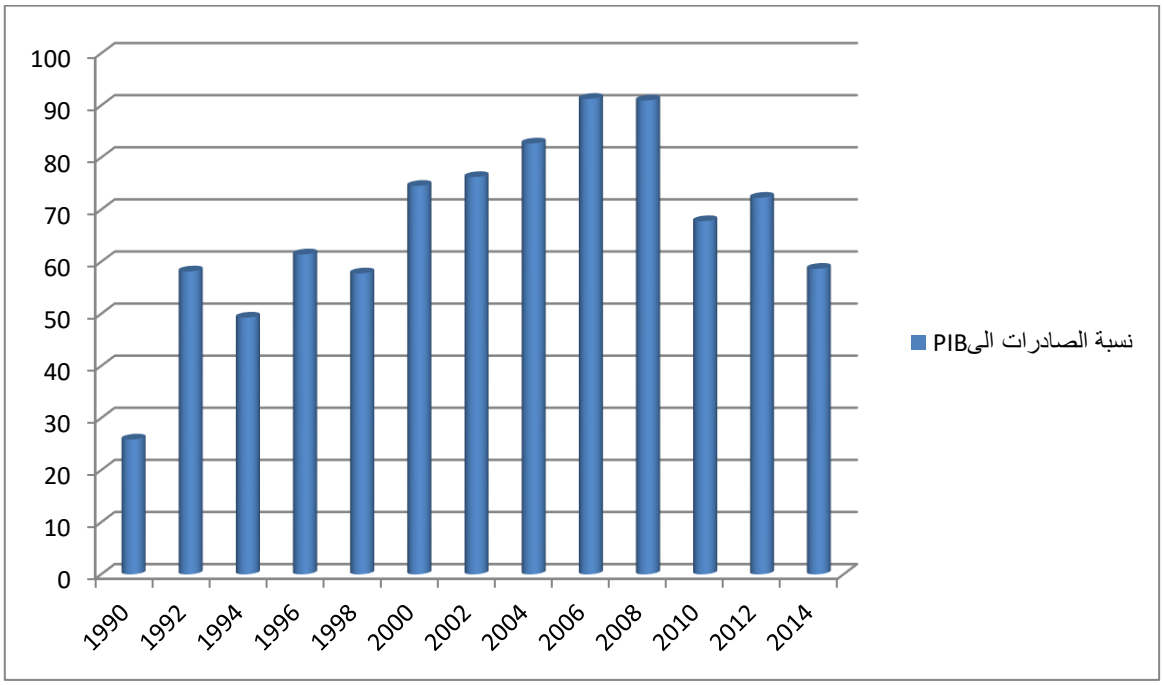

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(III- 8) باستعمال برنامج اكسل

يبين الجدول (III-8) بصورة عامة ان الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي ,وهذا راجع بصورة اساسية الى كون الصادرات تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الاجمالي ,حيث وصلت الى 46.67% سنة 2006 وادنى نسبة وصلت الى23.83% سنة 1993 ,كما يمكننا ان تستخلص ان هناك علاقة موجبة وقوية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي ,ومعناه انه اذا زادت الصادرات الاجمالي فان الناتج المحلي الاجمالي سيزيد والعكس صحيح

الجدول رقم(III- 9) : العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	معدل نمو الصادرات%	العلاقة بين نمو الصادرات ونمو PIB %	السنوات	معدل نمو الصادرات %	العلاقة بين نمو الصادرات ونمو PIB%
1990	33.69	6.22	2003	2	3.22
1991	6.59	5.17	2004	23	1.99
1992	-11.64	-3.93	2005	30.94	2.24
1993	-7.37	-3.23	2006	15.77	2.09
1994	-19.56	1.6	2007	8.24	-2.11
1995	9.84	3.15	2008	26.74	1.82
1996	15.56	4.24	2009	-79.75	-13.99
1997	17.81	0.84	2010	2.95	3
1998	-39.72	-9.57	2011	36.11	1.71
1999	14.41	5.66	2012	-1.62	-1.93
2000	42.35	15.05	2013	-4.98	-4.98
2001	-2.09	-5.69	2014	-1.74	-1.74
2002	1.97	-1.98			

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ,تاريخ الاطلاع 2017/04/01

الشكل رقم(III- 9) : التمثيل البياني للعلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي

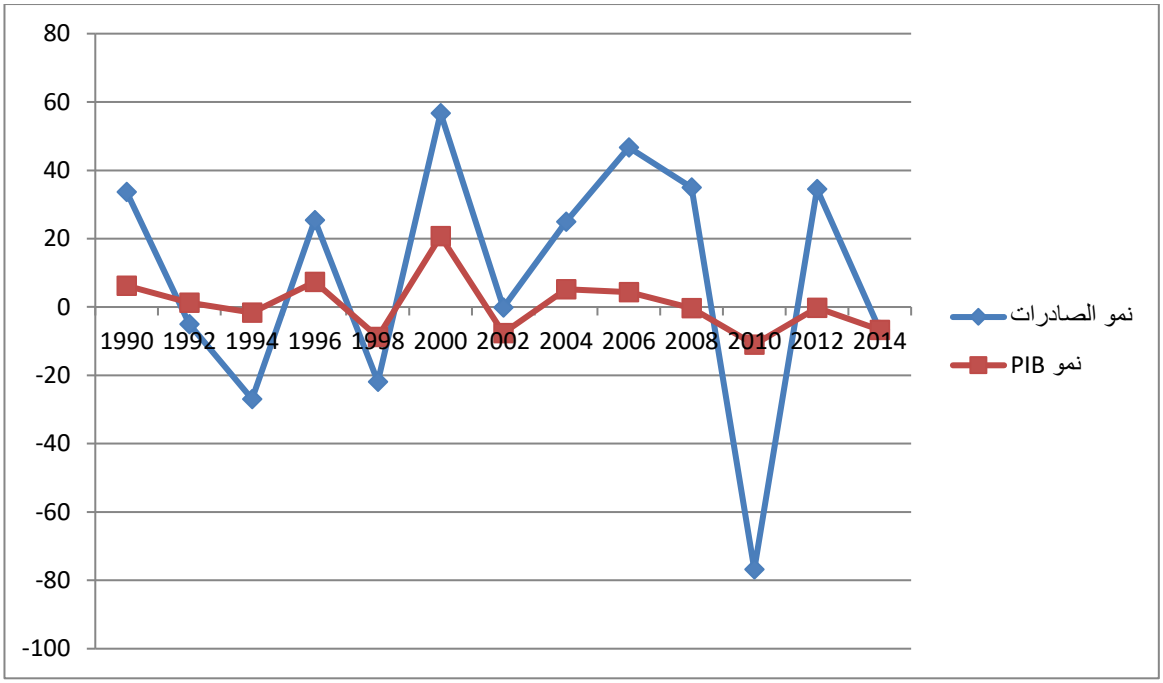

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (III- 9) وباستعمال برنامج اكسل

من خلال هذا الشكل نستنتج ان الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي , حيث نلاحظ انه كلما ارتفع نمو الصادرات يرتفع نمو الناتج المحلي الاجمالي وكلما انخفضت الصادرات ينخفض معها الناتج المحلي الاجمالي ,وعليه يمكننا القول ان نمو معدل الناتج المحلي الاجمالي مرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل نمو الصادرات وهذا قد ينعكس على مستوى النشاط الاقتصادي ,ينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه

خاتمة

لقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة اجراءات في سبيل ترقية وتنويع الصادرات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة ,من جملتها تحرير التجارة الخارجية بالإضافة الى المزايا الضريبية والجمركية التي منحتها ,وكذا انشاء مؤسسات متعلقة بالتصدير ومتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية والتأمينية

لكن رغم كل المجهودات المبذولة فانه لم يتحقق تنويع وزيادة الصادرات حسب الاهداف المرجوة ,حيث لا زالت صادرات المحروقات تطغى على الصادرات الكلية

من خلال دراستنا لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014 تبين لنا ان الصادرات غير النفطية تمثل نسب ضئيلة جدا لا تتجاوز 3% من اجمالي الصادرات ,وكما ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات يعد فيها قطاع المحروقات احد مكوناته الرئيسية ,اما النمو خارج المحروقات بقي هشا في معظم السنوات ,هذا ما يعني ان استراتيجية ترقية الصادرات في الجزائر تحتاج الى المزيد من التفعيل ,وزيادة على ذلك فان الصادرات غير النفطية تعاني من عدة عقبات جعلت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي قليلة جدا حيث تتركز هذه المشاكل في ارتفاع المنتجات المصدرة وانخفاض جودتها وافتقار المؤسسات المصدرة للخبرة الضرورية في مجال التسويق الدولي

خاتمة عامة

تهدف هذه الدراسات الى إبراز الدور الذي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وكما اكد العديد من الباحثين الاقتصاديين على ان الصادرات تعتبر من اهم محركات النمو الاقتصادي ولهذا السبب راحت العديد من الدول تعمل على الرفع من قدرتها التصديرية محاولة منها البحث عن أسهل الطرق التي تمكنها من اختراق الاسواق الدولية وكسب حصص سوقية مرضية .

والجزائر هي الاخرى بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانيات بشرية ومادية تجعل أسوأ المتشائمين يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة ,إلا أنه وللأسف تبقى والى يومنا هذا تعاني من اختلالات هيكلية جمة ,تعصف بشدة استقرارها الاقتصادي ,ولعل أبرز مشكلة هي التبعية النفطية لدرجة ان معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه المادة ,حيث تزدهر بإزدهارها وتتدهور بتدهورها ,هذه الاحادية في التصدير جعلت الاقتصاد عرضة للأزمات مثل أزمة النفط سنة 1986 و 1998 اللتان أدخلتا الجزائر في دوامة المشاكل كانت تكاليفها باهضة الثمن ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل على المستوى الاجتماعي والامني ,فبالنظر لهذه المشاكل والمخاطر الاخرى التي قد تنجم كنتيجة لكون النفط يتوفر في باطن الارض بكميات محدودة ولكونه سلعة ذات أبعاد استراتيجية تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد النفط ,والتوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية بإيجاد أبسط السبل التي تمكن من السير باتجاه تطوير القدرات الانتاجية وخلق منتجات مقبولة في الاسواق العالمية .

فاستراتيجية تنمية الصادرات التي تعبر عن مجموعة من الاجراءات والادوات التي ترفع من تنافسية المنتج المصدر في السوق العالمي لم تعرف طريقها الى الوجود بما تحمله كلمة استراتيجية من معنى ,الا مع بداية الاصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بداية من التسعينات وكانت تهدف الاساس الى تقديم تحفيزات وفي شتى المجالات (المالية,الجبائية,الجمركية) بالنسبة للمنتج المصدر او المؤسسات المصدرة ,وقد تم استحداث مجموعة من المؤسسات منها ما يختص بمرافقة المصدر في الوصول الى الاسواق الخارجية بتنظيم المعارض مثلا ,ومنها ما يختص بتقديم الدعم المالي واخرى تتكفل بتغطية المخاطر التي تنجم من جراء عوامل مختلفة .

1)اختبار الفرضيات :

انطلاقا من الفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل الى ما يلي :

_ اختبار الفرضية الأولى :

تعتبر الصادرات هي المحرك الاساسي للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد ,حيث توصلنا الى إثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما بينه تطور الفكر الاقتصادي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ,ان هناك اجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية

كما يعتبر نموذج **روبرت سولو** من اهم نماذج النمو الاقتصادي نظرا للأفكار الجديدة التي جاء بها بإدخاله لمحددات جديدة تتمثل في التقدم التقني حيث أثبتنا ذلك من خلال دراستنا لنماذج النمو الاقتصادي

_ اختبار الفرضية الثانية :

يكون تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي قوي وإيجابي ,حيث لاحظنا ان الصادرات الجزائرية للفترة **(1990-2014)** لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو من خلال تسجيلها لنسب عالية بمساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ,لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الاساس على المحروقات وهذا ما كشفته الازمات النفطية

_ اختبار الفرضية الثالثة :

ان اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه الكلي على الصادرات من المحروقات يمثل ثغرة في استراتيجية النمو الاقتصادي كون ان الجزائر لا يمكنها التحكم في أسعار المحروقات في الاسواق العالمية والتي تتميز بتقلبات مستمرة تبعا للعوامل الاقتصادية والسياسية المرتبطة بظروف السوق ,بالإضافة الى تقلبات أسعار الصرف مقابل العملات الاخرى والعملة المحلية والذي يخضع هو كذلك الى تقلبات مستمرة تبعا لقوى العرض والطلب في السوق

2) نتائج الدراسة :

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل اهم معالمه توصلنا الى جملة من النتائج التالية :

_ تلعب التجارة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه لذا يجب اتخاذ الاجراءات التي تجعل من أثرها ايجابيا

_ ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن

_ تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة للازمات المختلفة بالنظر للتقلبات الحاصلة في السوق النفطي ما دفع القائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج النفط

_ بالرغم من الاجراءات المتخذة في اطار تنمية الصادرات التي شملت جوانب عدة بغية الرفع من القدرات التصديرية الا انها تبقى ناقصة مقارنة بالتجاوب الضعيف معها من قبل المؤسسات الوطنية

_ حققت الاستراتيجية نتائج ايجابية لكن ليس بالحد الذي ترتفع فيه قيمة الصادرات غير النفطية لتمثل نسب مقبولة من اجمالي الصادرات وهذا بالرغم من التوصل الى العلاقة القوية بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة تطبيق الاستراتيجية وانما الانجاز الملموس هو تمكنها من الحفاظ على نسق تصاعدي ضئيل في الصادرات غير النفطية

_ بغية تنويع الانتاج وتطوير القدرة التصديرية للجزائر وجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأقلمها مع المستجدات التكنولوجية والتغيرات الحاصلة في الاسواق الاجنبية

_ هناك مشاكل ومعوقات تقف امام تسويق صادراتنا غير النفطية كضعف الاساليب التقنية والحديثة وارتفاع تكاليف الانتاج وما يصاحبه من قلة وعدم جودة المنتجات المتوفرة الذي قلل من تنافسية الصادرات الجزائرية مقارنة بالصادرات العالمية

3) التوصيات :

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة والنتائج المتوصل اليها يمكننا ان نقترح التوصيات التالية :

_ ضرورة الاهتمام برفع مستوى الجودة الانتاجية وتحسين ظروف التغليف والتعبئة لكي يصبح المنتوج الجزائري مستوفيا لمتطلبات ورغبات الافراد في الاسواق الخارجية ولشروط المنافسة العالمية

_ زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الزراعة والصناعة من اجل الوصول الى قاعدة انتاجية والعمل على ايجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها كل من القطاعين لأنهما يعتبران شرط نمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام

_ وجوب توفير المناخ الاستثماري الملائم والفعال لخدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات

_ العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات وهذا بالتسريع في دراسة طلبات الاستثمار وتقديم المساعدات المالية اللازمة لتنفيذها وحل مشاكل العقار الصناعي وغيرها من المشاكل التي تعترض سبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

_ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي نجحت في مجال ترقية الصادرات خاصة تجارب الدول الاسيوية وكذا الرفع من القدرة التنافسية للمنتوج الوطني

_ لابد على الجزائر ان تسعى الى الانضمام الى التكتلات الاقتصادية الاقليمية للاستفادة اكبر من عملية الاندماج والعمل على احياء اتحاد المغرب العربي وتنشيط منطقة التجارة العربية الحرة لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري

_ ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلومات مرتبطة بالتصدير ,حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الاسواق العالمية والتعريف ايضا بالمنتوج الجزائري في هذه الاسواق

4) آفاق الدراسة :

نظرا لارتباط موضوع بحثنا بمختلف جوانب الاقتصاد واهميته في الوقت الراهن الا انه مهما حاولنا الالمام به تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان وهذا راجع الى طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن ان تكون محل بحث ودراسة مستقبلية منها :

_ دور القطاع الصناعي والزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

_ جودة المنتوج الجزائري كمدخل للميزة التنافسية وترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

_ تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية الصادرات الجزائرية

_اثر التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

I) المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1_ أشواق بن قدور ,"تطور النظام والنمو الاقتصادي " ,الطبعة الاولى ,دار الراية للنشر والتوزيع ,2013

2_ أحمد الهزايمة وأخرون ,"اقتصاديات التجارة الخارجية" ,الطبعة الاولى ,دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ,عمان ,الاردن ,2002

3_ بشار يزيد الوليد ,"التخطيط والتطوير الاقتصادي" ,الطبعة الاولى ,دار الراية للنشر والتوزيع ,الاردن
2008

4_ بديع جمال قدور ,"التسويق الدولي" ,الطبعة الاولى ,دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ,مصر ,2009

5_ حسام علي داود وأخرون ,"اقتصاديات التجارة الخارجية" ,الطبعة الاولى ,دار المسيرة للنشر والتوزيع الاردن ,2002

6_ صلاح الدين نامق ,"قادة الفكر الاقتصادي" ,دار المعارف ,القاهرة , 1986

7_ طارق الشلبي ,موسى سعيد مطر ,"التجارة الخارجية" ,دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان ,الاردن ,2001

8_ عجة الجيلالي ,"التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية" ,دار الخلدونية ,الجزائر ,2007

9_ عطا الله علي الزبون ,"التجارة الخارجية" ,الطبعة الاولى ,دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,2005

10_ عبد المطلب عبد المجيد ,"النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي) ,الطبعة الاولى ,الدار الجامعية جمهورية مصر العربية ,2006

11_ عبد الرحمان اسماعيل ,عريقات حربي ,"مفاهيم ونظم اقتصادية" ,دار وائل للنشر ,الاردن ,2004

12_ عريقات حربي محمد موسى ,"مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ,الطبعة الاولى ,دار وائل للنشر ,عمان الاردن ,2006

13_ فريد النجار ,"تسويق الصادرات العربية" ,دار قباء ,القاهرة ,جمهورية مصر العربية ,2002

14_ محمد عبد العزيز عجمية واخرون ,"النظرية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق" ,الدار الجامعية جمهورية مصر العربية ,2007

15_ محمد مدحت مصطفى ,سمير عبد الظاهر احمد ,"النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية" مكتبة الاشعاع الفنية ,مصر ,1999

16_ ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية" ,دار المريخ للنشر ,المملكة العربية السعودية ,2006
17_ محمد عبد العزيز محمد ,"الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين" ,دار الفكر الجامعي الاسكندرية ,مصر ,2006
18_ محمد ناجي حسن خليفة ,"النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم" ,دار القاهرة للنشر ,القاهرة 2001,
19_ مدحت القريشي ,"التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات" ,دار وائل ,الاردن 2007
20_محمد احمد السريجي ,"اقتصاديات التجارة الخارجية" ,الطبعة الاولى ,مؤسسة رؤية ,جمهورية مصر العربية ,2006
21_ ناصر دادي عدون ,"اقتصاد مؤسسة" ,دار المحمدية ,1998
22_ هشام محمود الاقداحي ,"العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة" ,مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ,مصر ,2009

- **الرسائل الجامعية**

1_ العمري الحاج ,"دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي" ,شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر ,2013/2012
2_ بيوض محمد العيد ,"تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربة (دراسة مقارنة لتونس ,الجزائر ,المغرب)" ,شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس ,سطيف ,2011/2010
3_ بن يوسف حسنية ,"ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2010-2000)" ,شهادة ماجيستر في العلوم التجارية ,جامعة الجزائر3 ,2012/2011
4_ بهلول مقران ,"علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي(1970- 2005)" ,شهادة ماجيستر ,غير منشورة ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر ,2011/2010
5_ حشمة عبد الحميد ,"دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة" ,شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة محمد خيثر ,بسكرة ,الجزائر ,2013/2012
6_ خالد جلول ,"أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية لحالة الجزائر 1970- 2006)" ,شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة بن يوسف بن خدة ,الجزائر ,2009/2008
7_ زوراني مصطفى ,"النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع الى اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا" ,اطروحة دكتوراه غير منشورة ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر ,2001/2000
8_ سامية سرحان ,"أثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية" ,شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة فرحات عباس ,سطيف ,2011/2010
9_ شيبان آسيا ,"دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في التنمية الاقتصادية" ,شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,2009/2008

10_ عبد الرحمان بن سانية ,"الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية" ,اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة ابي بكر بلقايد ,تلمسان ,2013/2012
11_ عدة محمد ,"اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر" ,شهادة ماستر في العلوم التجارية ,جامعة عبد الحميد بن باديس ,مستغانم ,2016/2015
12_ كامل رشيد علي المكي ,"أثر التعليم على النمو الاقتصادي (حالة الاردن)" ,شهادة ماجيستر في الاقتصاد والعلوم الادارية ,1991
13_ كبداني سيد احمد ,"اثر النمو الاقتصادي على عدالة الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية قياسية)" ,اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة ابي بكر بلقايد ,تلمسان ,2013/2012
14_ مدراسي حمزة ,"دور جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي" ,شهادة ماجيستر في علوم التسيير ,جامعة حاج لخضر ,باتنة ,2010/2009
15_ مولاي عبدالقادر ,"التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)" ,شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة بن يوسف بن خدة ,الجزائر ,2007/2006
16_ ناصر الدين قريبي ,"اثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)" ,شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة وهران ,2014/2013

- **الاوراق البحثية**

1_ أحمد الكواز ,"التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي" ,المعهد العربي للتخطيط ,المجلد8 ,العدد 81 ,الكويت ,2009
2_ باكر مصطفى ,"الاساليب الحديثة في تمويل الصادرات" ,المعهد الوطني للتخطيط ,العدد5 الكويت ,2006
3_ براق محمد ,عبيلة محمد ,"دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,العدد04 ,جامعة شلف ,2006
4_ بن عاتق حنان ,بن عاتق عمر ,"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر" ,مجلة السياسات الاقتصادية ,العدد 02 ,جامعة ابي بكر بلقايد ,تلمسان ,2009
5_ حسين بن عارية ,بظاهر سمير ,"دور التعليم في النمو الاقتصادي" ,مجلة السياسات الاقتصادية العدد2 ,جامعة تلمسان ,2011
6_ خالد بن حمد بن عبد الله القدير ,"العلاقة بين الانتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" ,اختبار فرضية كالدور ,مجلة جامعة الملك سعود ,الرياض ,المملكة العربية السعودية ,2005
7_ عمر محمود ابو عبيد ,"اداء الصادرات الفلسطينية واثرها على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للفترة 1994- 2011)" ,مجلة جامعة الازهر ,سلسلة العلوم الانسانية ,المجلد15 ,العدد1 ,غزة ,2013

8_ عابد العبدلي ,"تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية (دراسة تحليلية وقياسية) مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي ,بجامعة الازهر ,العدد27 ,المملكة العربية السعودية
2005
9_ عبد الحميد رضوان ,"سياسات تنمية الصادرات" ,سلسلة تجارب ناجحة في مجال التصدير ,العدد1 الامارات العربية المتحدة ,2009
10_ قدي عبد المجيد ,وصاف سعيدي ,"آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات(حالة الجزائر)" ,مجلة العلوم الانسانية ,العدد2 جامعة بسكرة ,2011
11_ نور الهدى حداد ,هاني الضمور ,"العوامل المحددة لأداء التصدير للشركات الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية" ,مجلة الدراسات ,الجامعة الاردنية ,المجلد32 ,العدد2 ,2011
12_ وصاف سعيدي ,"تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر" ,مجلة الباحث ,جامعة ورقلة العدد1 ,2002

- **المداخلات العلمية**

1_ سيدي علي ,حطاب مراد ,"تنافسية المؤسسات الصغير والمتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل" ,مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بين رهانات الاصلاحات وتحديات الاقتصاد العالمي ,يومي 16و17 فيفري ,جامعة تيارت ,الجزائر ,2009
2_ كريم الشناشي ,"تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق" ,دراسة من صندوق النقد الدولي ,1998
3_ لعلاوي عمر ,"تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الاسواق" ,الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ,المنظمة العربية للتنمية ,تونس ,2007
4_نوري منير ,"لجلط ابراهيم ,"المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات"ملتقى دولي ,جامعة حسيبة بن بوعلي ,شلف ,2004

- **القوانين والمراسيم**

1_ مرسوم تنفيذي 207/94 ,الصادر بتاريخ 20 جويلية 1994 ,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد47 ,1994
2_ مرسوم تنفيذي 327/96 ,الصادر بتاريخ 6 اكتوبر 1996 ,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد58 ,1996
3_ مرسوم تنفيذي 93/96 ,الصادر بتاريخ 3 مارس 1996 ,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد16 1996

- **مواقع الانترنيت**

1_WWW.Stratiomes.COM
2_ WWW.CLUBBNADA –JEERAN.COM

II)المراجع باللغة الاجنبية

1_AMROUCHE MISSOUM ,Lesfiabilites douaniers l'exportation sympoium national sur les sassures de promotion des exportations ,Alger ,29- 30 decembre ,1996

2_PIEDELIEVRE S ,Instruments de credit et paiment .2 édition ,édition Dolloz ,Paris ,France 2001

3_SOLOW R ,M,A ,Contribution to the théorie of economiquegrowth ,the quartil journal of economique ,vol70 ,N01 ,USA ,1956